



حلقة نقاشية حول:

"اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية"

أحمد الكواز

إبريل 2010

المحتويات

تمهيد

المقدمة

لماذا انتشرت الاتفاقيات الإقليمية التجارية؟

هل تعتبر الاتفاقيات الإقليمية التجارية مفيدة أم مضرّة مستقبلاً؟

التطور التاريخي لموجات الاتفاقيات الإقليمية التجارية

تطور النظرة التحليلية لدور التكتلات الإقليمية التجارية

التجربة العربية: الاندماج إقليمياً/ دولياً

استنتاجات

المصادر

الملحق

المقدمة:

لم يعد موضوع تنامي التكتلات الإقليمية التجارية (تشمل هذه التكتلات كافة أشكال التكامل بدءاً من مناطق التجارة الحرة إلى التكامل الاقتصادي بالكامل) أمراً مرتبطاً بالمبررات الاقتصادية البحتة. ففي الوقت الذي تدعو فيه الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة لعام 1947 (الجات GATT)، وكذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي بدأ العمل بها منذ أوائل عام 1995 إلى الصرامة في احترام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (معاملة الشركاء التجاريين معاملة متساوية)، نجد بنفس الوقت زيادة الانحراف عن هذا المبدأ من خلال التكتلات الإقليمية التجارية.

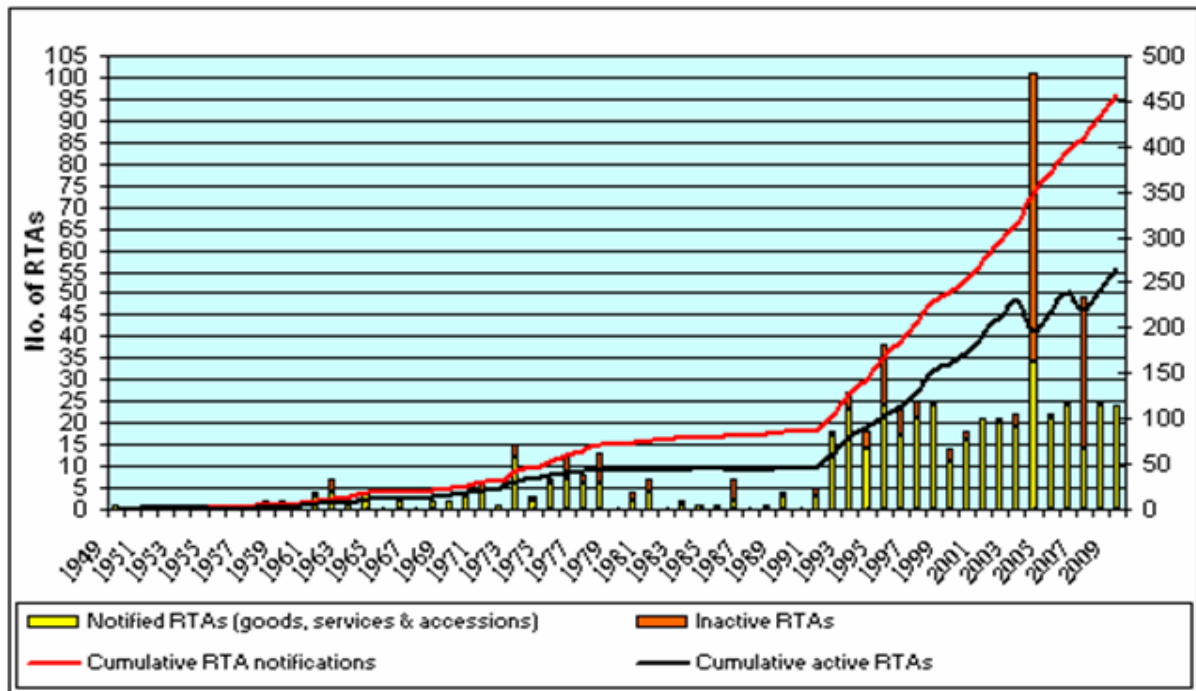
ومما يدعو للاهتمام أن هذه التكتلات لم تعد (إقليمية) بحجة كما توحى التسمية، أي قصر عضوية البلدان على تلك المتقاربة إقليمياً، بل أصبحت عابرة للأقليم مثل التعاون ما بين المجموعة الأوروبية وجماعة دول الكاريبي (EC-CARCOM). في نفس الوقت الذي يصعب به تحقيق تكامل لدول متقاربة إقليمياً مثل الهند والباكستان، أو اليابان والصين.

كما أن هذه التكتلات تغطي المجالات التي لم تحسم على المستوى متعدد الأطراف، مثل تجارة الخدمات، والتنافسية، والتجارة الزراعية، والترتيبات المؤسسية فوق الوطنية. كما أن هناك العديد من الدول التي كانت بعيدة عن التكتلات الإقليمية التجارية بدأت في تفعيل مساهمتها في هذه التكتلات، مثل استراليا. فمنذ عام 2003 كانت استراليا عضو في تكتل واحد وهو "العلاقات الاقتصادية المتقاربة مع نيوزلندا (CER) Closer Economic Relations". إلا أنها انطلقت بعد ذلك نحو الدخول في تكتلات أخرى مع: مجموعة الأمم الجنوب شرق آسيوية (ASEAN)، والصين، وماليزيا، واليابان، والمكسيك، والإمارات العربية المتحدة.

كل ذلك، وغيره الكثير، يثير العديد من التساؤلات حول أسباب ونتائج التوجه إقليمياً بدلاً، أو مع، التوجه نحو التجارة متعددة الأطراف. وهل أن مسببات هذا التوجه هي اقتصادية بحجة، أم أن هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية عن الاقتصاد؟. تحاول هذه المحاضرة مناقشة العديد من الاعتبارات المرتبطة مع هذه الأسئلة مع إشارة للحالة العربية.

انتشرت ظاهرة التكتلات الإقليمية التجارية بشكل ملفت للنظر خلال العقود القليلة الماضية. فمنذ شباط/فبراير 2010 تم إعلام منظمة التجارة العالمية (المنظمة فيما بعد) بـ (345) اتفاقية ضمن المادة 24 (XXIV) لجات 1947 أو جات 1994، و(31) اتفاقية وفقاً لشرط التمكين لعام 1979، و(68) اتفاقية وفقاً للمادة S (V) من اتفاقية التجارة في الخدمات. علماً بأن هناك حوالي (271) اتفاقية عاملة حالياً. وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة Free Trade Agreements حوالي (90%) من هذه الاتفاقيات، النسبة المتبقية (10%) لاتفاقيات الاتحاد الجمركي (wto.website). ويوضح الشكل (1) تطور اتفاقيات التجارة الإقليمية منذ عام 1945 ولغاية نهاية عام 2009. حيث يتضح جلياً التزايد المتصاعد لهذه الاتفاقيات. كما يوضح الجدول (1) الاتفاقيات الإقليمية التجارية المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية ما بين مختلف الدول. في حين يوضح الجدول (2) والشكل (2) عدد الاتفاقيات، على مستوى السلع والخدمات، التي تخصّ الدول العربية. ولابد من الإشارة هنا بأن كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية هم أعضاء في تكتل تجاري إقليمي أو آخر ما عدا منغوليا. وهو الأمر الذي يوضح مدى أهمية هذه الاتفاقيات حالياً في التجارة الدولية.

شكل (1) تطور اتفاقيات التجارة الإقليمية في العالم (2009-1948)



المصدر: WTO Secretariat

جدول (1) عضوية البلدان العربية في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة لغاية أوائل عام 2010

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مرجعية الاتفاقية	تاريخ إعلام المنظمة	مجال الاتفاقية: سلع أو خدمات	البلد
2004/1/1	المادة 24 من الجات	2004/9/30	السلع	مصر - المجموعة الأوروبية
2002/5/1	المادة 24 من الجات	2002/12/17	السلع	الأردن - المجموعة الأوروبية
2003/3/1	المادة 24 من الجات	2003/5/26	السلع	لبنان - المجموعة الأوروبية
2000/3/1	المادة 24 من الجات	2000/10/13	السلع	المغرب - المجموعة الأوروبية
1977/7/1	المادة 24 من الجات	1977/7/15	السلع	سوريا - المجموعة الأوروبية
1998/3/1	المادة 24 من الجات	1999/1/15	السلع	تونس - المجموعة الأوروبية
2007/8/1	المادة 24 من الجات	2007/7/17	السلع	مصر - الجماعة التجارية الأوروبية
2002/1/1	المادة 24 من الجات	2002/1/17	السلع	الأردن - المجموعة الأوروبية
2007/1/1	المادة 24 من الجات	2006/12/22	السلع	لبنان - الجماعة التجارية الأوروبية
1999/12/1	المادة 24 من الجات	2000/1/20	السلع	المغرب - الجماعة التجارية الأوروبية
1999/7/1	المادة 24 من الجات	1999/7/23	السلع	السلطة الفلسطينية - الجماعة التجارية الأوروبية
2005/6/1	المادة 24 من الجات	2005/6/3	السلع	تونس - الجماعة التجارية الأوروبية
2007/3/1	المادة 24 من الجات	2007/10/5	السلع	مصر - تركيا
2005/8/22	المادة 24 من الجات	2006/7/7	السلع	الأردن - سنغافورة
1998/1/1	المادة 24 من الجات	2006/10/3	السلع	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
2006/1/1	المادة 24 من الجات	2006/2/10	السلع	تركيا - المغرب
2005/6/1	المادة 24 من الجات	2005/9/1	السلع	تركيا - السلطة الفلسطينية
2007/1/1	المادة 24 من الجات	2007/2/15	السلع	تركيا - سوريا
2005/7/1	المادة 24 من الجات	2005/9/1	السلع	تركيا - تونس
2006/8/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/9/8	السلع والخدمات	البحرين - الولايات المتحدة
2001/12/17	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2002/1/15	السلع والخدمات	الأردن - الولايات المتحدة
2006/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/12/30	السلع والخدمات	المغرب - الولايات المتحدة
2009/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/1/30	السلع والخدمات	عمان - الولايات المتحدة

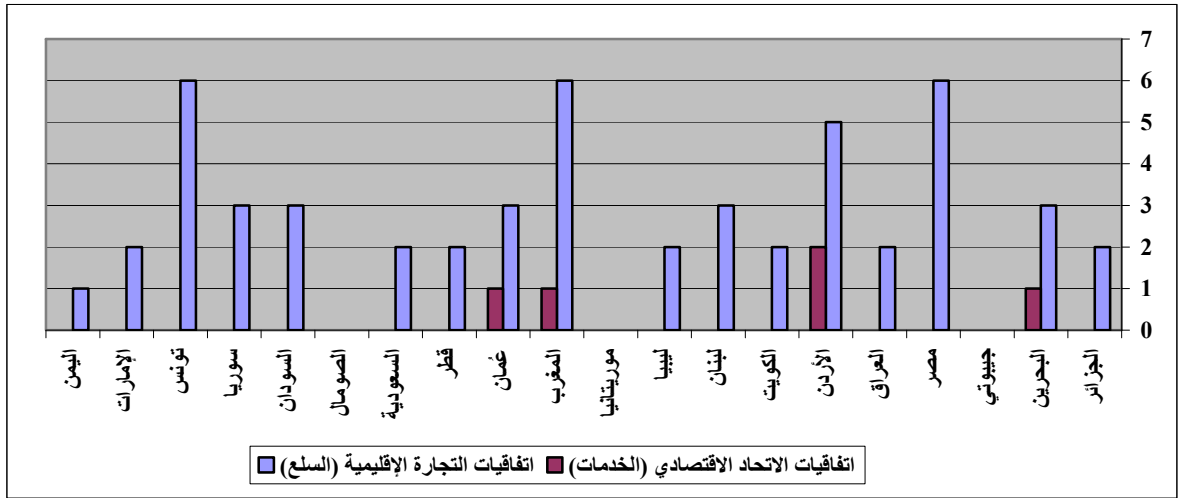
المصدر: مجمعة من WTO Web site .

جدول (2) اتفاقيات التجارة الإقليمية المسجلة لدى الجات/ منظمة التجارة العالمية حسب البلد

البلد	اتفاقيات التجارة الإقليمية (السلع)	اتفاقيات الاتحاد الاقتصادي (الخدمات)
الجزائر	2	0
البحرين	3	1
جيبوتي	0	0
مصر	6	0
العراق	2	0
الأردن	5	2
الكويت	2	0
لبنان	3	0
ليبيا	2	0
موريتانيا	0	0
المغرب	6	1
عُمان	3	1
قطر	2	0
السعودية	2	0
الصومال	0	0
السودان	3	0
سوريا	3	0
تونس	6	0
الإمارات	2	0
اليمن	1	0

المصدر: WTO web site.

شكل (2) اتفاقيات التجارة الإقليمية المسجلة لدى الجات/ منظمة التجارة العالمية حسب البلد العربي



المصدر: محسبة من الجدول (2).

والسؤال الذي يثار هنا: هل أن تنامي ظاهرة الاتفاقيات الإقليمية التجارية تخدم التوجهات الدولية الداعية إلى تحرير التجارة متعددة الأطراف من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؟ وبعبارة أخرى هل أن العالم يتجه نحو اندماج على أساس إقليمي أم اندماج مع السوق الدولي؟. وفي محاولة للإجابة على مثل هذه التساؤلات تحاول هذه المحاضرة أن تساهم في تسليط بعض الأضواء على هذا النوع من النقاش، ومن خلال تناول العديد من المداخل، والمناهج.

لماذا انتشرت الاتفاقيات الإقليمية التجارية؟

تورد الأدبيات ذات العلاقة العديد من الأسباب وراء هذا النوع من الانتشار، والتي يمكن إجمالها في الأسباب

التالية:

(أ) الإحباط من نظام التجارة المتعدد الأطراف: بعد أو وصل عدد الدول الأعضاء بالمنظمة، الإطار المؤسسي الأول لتحرير التجارة دولياً، إلى حوالي (153) بلد، فإن الوصول إلى إجماع حول المزيد من تحرير التجارة يعتبر أمراً صعباً، بفعل تضارب تصورات الدول الأعضاء بالمنظمة. وذلك من حيث حرص، أو عدم حرص، بعض الدول على تحرير عدد من الأنشطة. ولعل من أوضح الأمثلة على تضارب المصالح هو انهيار مفاوضات الدوحة التي عقدت في جنيف، يوليو 2008، بسبب الاختلافات ما بين الولايات المتحدة، والهند والصين حول نفاذ السلع الزراعية في أسواق العالم النامي (Financial Times, 2008).

(ب) قدرة الاتفاقيات الإقليمية التجارية على تحقيق تحرير التجارة في الأنشطة غير المغطاة من قبل اتفاقيات بالمنظمة. ويتسق هذا السبب مع الشواهد التطبيقية من حيث ذهبت العديد من البلدان النامية إلى الاتفاق على تعريفات جمركية، وتنازلات خدمة، خارج ما ورد في اتفاقيات المنظمة. وكما أشار (Whalley, 2008) فإنه عند دراسة الاتفاقيات الإقليمية التجارية الخاصة بسنغافورة-الولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة-الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA)، وسنغافورة-نيوزلندا، وسنغافورة-استراليا، وسنغافورة-اليابان، وتايوان-استراليا، يلاحظ شمولها على اهتمام خاص بسياسات المنافسة (التي لا تعتبر محل اهتمام اتفاقيات المنظمة).

(ج) جاذبية الاتفاقيات الإقليمية التجارية للاستثمار الأجنبي المباشر: ويشار في هذا الصدد إلى تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) حيث تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكندا بمعدل (21.4) بليون دولار سنوياً بعد الاتفاقية (حوالي أربعة أضعاف المستوى السائد خلال السنوات السبع السابقة على الاتفاقية). كما بلغ متوسط تدفق رأس المال على المكسيك خلال الفترة (1994-2000) حوالي (11.7) بليون دولار (ثلاثة أضعاف المتوسط السائد خلال السنوات السبع السابقة للاتفاقية)

(Crawford, 2005). علماً بأنه لا يوجد اتفاق تام في الأدبيات من أن عامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحفز الرئيسي لقيام الاتفاقيات الإقليمية التجارية.

(د) رغبة البلدان بضمان مستقبل أفضل من خلال الاتفاقيات الإقليمية التجارية: تدخل بعض البلدان في عضوية هذه الاتفاقيات لتخوفها من فقدان النفاذ للأسواق الكبيرة (في ظل اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف)، ورغبتهم في الحصول على نفس الأفضليات التي تتمتع بها البلدان الأعضاء حالياً في الاتفاقيات الإقليمية التجارية. فقد أشار (Whalley, 2008) أن كندا استهدفت من الاتفاقية الكندية-الأمريكية الحماية ضد استخدام إجراءات محاربة الإغراق والرسوم المضادة من قبل المنتجين الأمريكيين.

(هـ) كما أشار (Ibid.) أن أحد أسباب إنشاء الاتفاقيات الإقليمية التجارية هي تحقيق مصالح المفاوضين والسياسيين الخاصة. حيث يرغب المفاوضون في استمرار التفاوض في العديد من الاتفاقيات للاستفادة من قدراتهم التفاوضية لأسباب مالية. وكذلك السياسيين حيث يستخدمون هذه الاتفاقيات باعتبارها أحد مكاسب إدارتهم السياسية ولأغراض انتخابية أو للاستمرار بالمناصب. كما أن هذه الاتفاقيات تواجه بمعارضة أقل (مقارنة بالمعارضة التي تواجه بها الاتفاقيات متعددة الأطراف) بفعل صغر حجم المنافسة المرتبط بها ضد المنتجات المحلية. كما يجذب السياسيون التزامات الإصلاح المترتبة على الاتفاقيات الإقليمية التجارية لحدوديتها، من ناحية، ولعدم صعوبة العودة عنها (مقارنة بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات متعددة الأطراف)، من ناحية أخرى.

هل تعتبر الاتفاقيات الإقليمية التجارية مفيدة أم مضرّة مستقبلاً؟

(أ) وفقاً لتطورات طبق المعكرونة الطويلة (Spaghetti Bowl) يشير (Bhagwati, 1995) إلى أن كثرة هذه الاتفاقيات، ولاسيما اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، تسبب مشاكل ضد تحرير التجارة الدولية، وأن ابتكار قواعد المنشأ لمنع الدول غير الأعضاء في هذه الاتفاقيات من التمتع بمزايا الإعفاءات الجمركية، تتسبب هي الأخرى في خلق حالة تشابك ما بين هذه القواعد في حالة عضوية بلد معين في أكثر من اتفاقية. ويشير، أيضاً، إلى أن العدد الكبير من هذه الاتفاقيات قد ساهم في تآكل، وإلى حد كبير، من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation (MFN) (الذي يقرر بأن الحد الأدنى من التعريفات الجمركية الممنوح لعضو في المنظمة يجب أن يمنح لكافة الشركاء التجاريين). وهو الأمر الذي يجعل من المنظمة وقواعدها غير فعالة.

(ب) في حين تشير وجهة نظر أخرى والواردة في أحد تقارير المنظمة (WTO, 2007) إلى أن الاتفاقيات الإقليمية التجارية تساهم، في الأجل الطويل، بتحرير التجارة لجميع الأطراف. ويعتمد هذا الرأي على مقولة أن قواعد المنشأ تجعل من مهمة التصدير مهمة صعبة وشاقة. لذا فإن من شأن ذلك أن يدفع الصناعات التصديرية، في مختلف دول الاتحاد أو التكتل، إلى الضغط على حكوماتهم لصالح جعل هذه القواعد، والتعريف، منسجمة ومتناغمة مع تلك السائدة على المستوى الدولي.

(ج) عادة ما يشار بأن تحرير التجارة الدولية تم عرقلة، في البلدان التي تنشر بها الاتفاقيات الإقليمية التجارية، بواسطة المصدرين المحليين المترددين في المنافسة مع المصدرين الأجانب خارج هذه الاتفاقيات. وقد قام (Baldwin, 2007) بعرض نموذج "الأثر الماحق Juggernaut Effect" القائم على مدى تأثير جماعات الضغط الاقتصادية المحلية المقاومة لتحرير التجارة، حتى في حالة رغبة الحكومة بذلك. وذلك حفاظاً على التوازن ما بين جماعات الضغط. ووفقاً لهذا النموذج تم تحديد قوى الضغط بمجموعتين: الجماعة الداعية لاستمرار حماية الصناعات المحلية، والجماعة المؤيدة لتعزيز وتقوية الصناعات التصديرية والتخلص من الصناعات المنافسة للواردات غير الكفوءة. ويشير هذا النموذج في أحد استنتاجاته بأنه من الممكن لدولة معينة أن تحقق تحريراً كاملاً للتجارة طالما أن البيئة السياسية قد تغيرت لصالح التحرير. ولذلك ينظر لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة، في هذا السياق، باعتبارها أداة مفضلة لأنها تستخدم المزيد من التحرير مستقبلاً.

إلا أن مثل هذه النتائج قد لا تكون متوقعة في الأخذ بنظر الاعتبار تفضيلات الناخبين كما يشير (Levy, 2007) لأنه وفقاً لنموذج هكشير-أوهلين Heckscher-Ohlin للتجارة الخارجية (تحدد المزايا النسبية وفقاً لهذا النموذج، لكل بلد، حسب ما يملك من عوامل إنتاج) فإن إقامة اتفاقيات مناطق تجارة حرة ما بين بلدان متشابهة في نسب رأس المال/ العمل هو أمر يشجع الناخب الاستفادة من هذه الاتفاقيات من خلال مساهمتها في تنويع السلع المعروضة، من دون المخاطرة بفقدان فرص العمل، طالما أن المنافسة ما بين الصناعات، في هذه البلدان، متشابهة. وبناء على ذلك سيكون للناخب منفعة أقل في تحرير التجارة دولياً، مقارنة بتحريرها إقليمياً. وبالتالي ستكون الاتفاقيات الإقليمية التجارية، على شكل مناطق تجارة حرة، عقبة أمام تحرير التجارة متعددة الأطراف.

(د) ظاهرة تنافس التكتلات الإقليمية التجارة المتعددة. وهنا أشار (Krugman, 1991) إلى دور مستوى التعريف الجمركية المثلى لكل تكتل من التكتلات (وفي ظل غياب تكاليف النقل). وقد أثبت، نظرياً، من خلال نموذج "معضلة السجين Prisoner's Dilemma" (تشير هذه المعضلة، في نظرية الألعاب، إلى حالة عدم رغبة شخصين في التعاون، رغم أنه في صالحهما تحقيق هذا التعاون)، ومرونة الطلب على

الصادرات، من أن التعريف المثلّي للتكّثل الإقليمي مع بقية أنحاء العالم ستكون أكبر مقارنةً بمجاله عدم وجود التكّثل. كما أشار بأنه كلما زاد عدد التكتلات الإقليمية التجارية، كلما ارتفعت التعريف الجمركية المثلّي لكل تكّثل في هذه التكتلات. الأمر الذي يعمق السلوك غير التعاوني تجارياً ما بين هذه التكتلات. وعليه فإن هذا النوع من التحليل يذهب أيضاً إلى الاستنتاج بأن إقامة الاتفاقيات الإقليمية التجارية لا يخدم تحرير التجارة دولياً.

التطور التاريخي لموجات الاتفاقيات الإقليمية التجارية:

يشير (Sawkut, 2006) إلى أن العالم شهد ثلاث موجات من الاتفاقيات الإقليمية التجارية:

- (أ) بدأت الموجة الأولى عند تأسيس "الحماية الاقتصادية الأوروبية European Economic Country (EEC)" عام 1958، والتي تطورت لاحقاً لتصبح الاتحاد الأوروبي. وقد حاولت العديد من البلدان النامية تقليد التجربة الأوروبية إلا أنه لا توجد أي تجربة ناجحة لحد الآن مقارنة بالإنجازات الأوروبية. وقد يعزى سبب هذا التواضع في الإنجاز إلى النظرة للتكّثل كآلية لخفض تكاليف التصنيع من خلال سياسة إحلال الواردات، مع إهمال للشروط المؤسسية اللازمة لنجاح التكّثل.
- (ب) بدأت المرحلة الثانية تفعيل الولايات المتحدة للمادة الرابعة والعشرين (XXIV) من الجات وذلك بعد توقيعها على اتفاقيات مناطق تجارة حرة مع الكيان الصهيوني وكندا US-Canada Free Trade Agreement, CUSFTA، والمكسيك وكندا North American Free Trade Agreement, NAFTA. ورغم التركيز على حرية التجارة في هذه الاتفاقيات، إلا أن هناك اهتماماً، أيضاً، بشمول قواعد المنشأ، والقيود غير الجمركية، والسياسة المنافسة.
- وبعد هذه الموجة الثانية بدأ الاهتمام يبرز فيما إذا كانت هذه التكتلات داعمة أو معوّقة لتحرير التجارة متعددة الأطراف. وقد أشار (Bhagwati, 1996) في هذا المجال بأنه في حالة مساهمة هذه الاتفاقيات بتعجيل التجارة متعددة الأطراف فإنها تعتبر داعمة، والعكس صحيح حيث تعتبر معوّقة.
- (ج) بدأت الموجة الثالثة منذ التسعينات من القرن الماضي عند تكاثر Mushrooming هذه الاتفاقيات بالعالم (وصلت إلى حوالي 160 اتفاقية مسجلة لدى منظمة التجارة العالمية حتى أوائل عام 2010) (WTO web site). وبناءً على هذه الموجة الثالثة، برز مفهوم "طبق"

المعكرونة الطويلة "Spaghetti Bowl" بفعل عضوية العديد من البلدان في أكثر من تكتل إقليمي تجاري.

تطور النظرة التحليلية لدور التكتلات الإقليمية التجارية:

يمكن القول بأن هذا التطور شهد مرحلتين: غطت المرحلة الأولى الفترة ما قبل عام 1990، والتي تميزت بسيادة أربعة مناهج تشترك جميعاً بالنظرة الساكنة (Static) لدور هذه التكتلات. ومن أهم المساهمين في هذه المرحلة: تحليل فاينر (Viner) القائم على تقييم التكتلات على الرفاه باستخدام مفهومي "خلق التجارة Trade Creation" و"تحويل التجارة Trade Diversion". وكذلك تحليل كمب-وان Kemp Wan الذي يركز على تحديد تلك الاتحادات الجمركية التي تساهم في تحسين الرفاه. بالإضافة إلى تحليل كوبر-ماسيل-جونسون-بجاواتي Cooper-Massell-Johnson-Bhagwati الخاص بالاتحادات الجمركية ودورها في تقليل تكاليف التصنيع.

أما المرحلة الثانية فقد غطت المرحلة ما بعد عام 1990 وتميزت بالتحليل الديناميكي Dynamic. وشملت أساساً مساهمات بجاواتي Bhagwati، ليفي Levy، ويتركز مجال الاهتمام أساساً في هذه المرحلة على تقييم آثار التكتلات باستخدام المسار الزمني، وبروز الاهتمام بتقييم آثار التكتلات كداعمة أو معوقة للتحرير التجاري متعدد الأطراف.

المرحلة الأولى: الساكنة

حاول فاينر أن يجيب على السؤال التالي: لماذا يتفق دعاة حرية التجارة، ودعاة الحماية على أهمية الاتفاقيات الإقليمية التجارية؟ وكانت الإجابة بأن دعاة حرية التجارة يدعون نحو هذه الاتفاقيات بهدف "خلق التجارة"، وأن دعاة الحماية يدعون نحو نفس الاتفاقيات لكونها تؤدي إلى "تحويل التجارة". وفي ظل الغموض حول تحديد نوعية ونتائج التكتل، وفيما إذا كانت "خلق" أو "تحويل" للتجارة، بدأت العديد من المساهمات في هذا المجال. فقد أشار (Krugman, 1991 و Summer, 1991) إلى أنه في حالة تقارب بلدان معينة جغرافياً، وذات تبادل تجاري مكثف، فإن التكتل الإقليمي التجاري سيؤدي إلى خلق للتجارة، وذلك لأن الشركاء التجاريين عبارة عن شركات تجاريين طبيعيين. وقد حاول (Bhagwati and Panagariya, 1996) أن يوضحاً بأن التكتل الإقليمي ما بين شركاء متقاربين أكثر ضرراً كونهم شركاء متباعدين. وأن الاستنتاج الخاص بالشركات التجاريين الطبيعيين، المشار إليه أعلاه، هو

استنتاج غير صحيح. حيث أشارا إلى: (أ) أن حجم التجارة الأولي Initial Trade Volume لا يؤثر إيجاباً على الرفاه المرتبط بالتكامل الإقليمي التجاري، و(ب) أن حجم التجارة الأولي يمكن أن يكون نتاجاً للتكتلات الإقليمية التجارية الحالية الجارية، وغير مرتبط بالتكامل الإقليمي التجاري، و(ج) أن معيار حجم التجارة لا يتصف بالتماثل Symmetric، ولا بالصفة الانتقالية Transitive. فعلى سبيل المثال تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للهند، إلا أن العكس ليس صحيحاً. ونفس الشيء يسري على حالة الولايات المتحدة، والمكسيك وكندا.

أما منهج (Kemp and Wan, 1976) فقد أوضحاً بأنه في حالة تشكيل بلدين أو أكثر لاتحاد جمركي، وتعرفة جمركية موحدة تجاه بقية أنحاء العالم، وبقاء حجم التجارة مع هذا العالم كما هي قبل التشكيل، فإن ذلك يعني ضعفاً في آثار التكتل على الرفاه، سواء على مستوى التكتل الإقليمي أو العالم، على حد سواء. كما أشار (Panagariya, 1999)، وباستخدام تحليل توازن جزئي، إلى أن على البلدان الأعضاء في تكتلات إقليمية تجارية أن تخفف القيود على التجارة مع بقية أنحاء العالم إذا ما أرادت التخلص من إمكانية بروز ظاهرة "تحول التجارة"، والتي ستظهر خلاف ذلك. ويستطرد بالقول أنه لضمان التخلص من "تحول التجارة" (إعطاء بقية أنحاء العالم نفس الفرص التجارية القائمة قبل التكتلات) يمكن للبلدان الأعضاء بالتكتلات من استغلال فرص "خلق التجارة" فيما بينهم لتحسين وضع الرفاه الاقتصادي. وأشار (Bhagwati, 1968) إلى منهج آخر لتحسين وضع الرفاه الاقتصادي من خلال تحقيق مستوى معين من التصنيع بواسطة الاتحاد الجمركي، وبالشكل الذي يخفف من تكاليف التصنيع.

المرحلة الثانية: بعد 1990: المرحلة الديناميكية

وهنا تبرز مساهمة (Bhagwati, 1993) حيث أشار بأن المهم في توجه الولايات المتحدة نحو الاتفاقيات الإقليمية التجارية هو ليس مدى مساهمة هذا التوجه في تحسين الكفاءة الساكنة، بل فيما إذا كان هذا التوجه سيسرع مستقبلاً التجارة متعددة الأطراف. وقد تم التمييز لاحقاً (Bhagwati and Panagariua, 1996) ما بين قضيتين مرتبطتين بالمسار الزمني، أو الديناميكي، الخاص بهذه الاتفاقيات.

(أ) القضية الأولى هي انفصال المسار الزمني للاتفاقيات الإقليمية التجارية عن مسار الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وعدم تأثير إحدهما على الأخرى سلباً أو إيجاباً. وهنا يبرز السؤال: هل يمكن اعتبار المسار الزمني للعضوية في هذه الاتفاقيات غير مهم، أم أنها ستعود إلى عضوية تشابه منظمة التجارة العالمية؟

(ب) القضية الثانية هي الافتراض بدلاً من ذلك، وكما هو الأكثر قبولاً، هو أنه في حالة المسار المتوازي لكلا النوعين من الاتفاقيات، الإقليمية والمتعددة الأطراف، فإنهما لابد وأن يتقاطعان، وبشكل خاص سوف يؤثر مسار الاتفاقيات الإقليمية على مسار الاتفاقيات متعددة الأطراف؟

كما أشار (Bhagwati, 1993) فإن القضية الأولى تتطلب منهجاً اقتصادياً- سياسياً للتحليل يأخذ بنظر الاعتبار الحوافز التي تواجه الحكومات، ومجموعات الضغط داخل التكتل الاقتصادي، وخارجه. ويمكن أن تؤدي سياسات قوى الضغط إلى مسار غير كفوء على شكل الفشل في تحقيق تجارة حرة متعددة في نهاية المطاف. كما أن السماح واستهداف مصدر داخلي (أي ضمن التكتل) للنمو من شأنه أن يعرقل دمج بقية أنحاء العالم. أي أن من شأن الحوافز الموجهة نحو التكتل أن توقف أي جهد لتحرير التجارة على المستوى الدولي.

أما فيما يخص القضية الثانية فإن الاهتمام ينصب هنا فيما إذا كانت الاتفاقيات التجارية التفصيلية هي داعمة أم معومة لحرية التجارة متعددة الأطراف. وقد أشار (Levy, 1997)، في هذا المجال، إلى سؤالين هما:

- (أ) هل يمكن للاتفاقيات التجارية التفصيلية أن تحوّل حرية التجارة متعددة الأطراف غير الممكنة إلى ممكنة: النظر لهذه الاتفاقيات كتكتلات داعمة. ويجب على هذا السؤال بالنفي لأن مبررات هذه الاتفاقيات هي لدعم الوظيفة السياسية للحكومات وليس تحرير التجارة متعددة الأطراف.
- (ب) هل يمكن أن تحوّل الاتفاقيات التجارية التفصيلية التجارة الحرة متعددة الأطراف من تجارة ممكنة إلى تجارة غير ممكنة: الاتفاقيات كتكتلات معومة؟ وفقاً لـ (Levy, 1997) فقد وجد في أحد نماذجه المستخدمة إمكانية لمثل هذا السيناريو.

التجربة العربية: الاندماج إقليمياً/ دولياً:

عرض موجز لتجارب التكتل الإقليمي العربي الاقتصادية:

يعتبر إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في فبراير 1997 من أهم خطوات العمل العربي المشترك. وقد سبق هذه الخطوة تاريخ طويل من العمل العربي الاقتصادي المشترك بدأ، حديثاً، بالمادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يشير إلى الغرض من الجامعة والمتمثل في توثيق الصلات ما بين الدول العربية ومن أولها الشؤون الاقتصادية والمالية متضمناً "التبادل التجاري، والجمارك، والعمل، وأمور الزراعة والصناعة". بالإضافة إلى خمسة مجالات للتعاون،

كما أشار ميثاق الجامعة في مادته الثانية، وهي: "المواصلات، والثقافية، وشؤون الجنسية، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الصحية".

ويتجسد الإطار المؤسسي، ممثلاً بأعلى هيئة إقليمية عربية، أي الجامعة، بمجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة بالجامعة (صوت لكل دولة)، المادة الثالثة. على أن يكون ما يقره المجلس بالإجماع ملزماً لجميع الدول المشتركة بالجامعة، وما يقره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفي كلتا الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها السياسية، المادة السابعة. معنى ذلك أن السلطة العليا في العمل العربي المشترك، ومن ضمنه العمل الاقتصادي هي للدول الأعضاء، وليس للسلطة الإقليمية، الجامعة ومؤسساتها (الميثاق، موقع الجامعة الإلكتروني).

وقد بدأت التوجهات نحو "التعاون" العربي في ظل الجامعة منذ "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العربي"، عام 1950 عندما عهدت في مادتها الثامنة إلى "مجلس اقتصادي" من دون تحديد محتوى التعاون وترتيباته (مما يعني ترك الأمر للدول العربية لتحديد ما تراه في مجال التعاون. واستمرت آلية التعاون المتجسدة بالمجلس الاقتصادي ذات سلطات محدودة تحوّل المجلس بعدها إلى "مجلس اقتصادي عربي" عام 1953، ثم إسبغ كيان ذاتي على المجلس عام 1959، تم تحوله إلى مجلس اقتصادي واجتماعي عام 1977). أما فترة منتصف الخمسينات فقد شهدت اتجاهاً نحو التكامل من خلال إنشاء "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" عام 1954، وما تلى ذلك من تبني الحريات الخمس للحريات الإقليمية العربية: حرية انتقال الأفراد، والسلع والخدمات، والإقامة والعمل، والنقل والتراخيص، وحقوق التملك.

وقد شهدت المنطقة العربية، ومنذ الأربعينات من القرن الماضي، جهوداً نحو تعزيز "المدخل التجاري" للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي. فقد شهد عام 1953 إعلان اتفاقية "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت" المتضمنة إعفاء وتخفيض (بنسبة 25%) الرسوم الجمركية على عدد من السلع. وطبقت هذه الاتفاقية خمس دول ثم دولة الكويت بعد تحاقها بالجامعة (وتم تعديل الاتفاقية أربعة مرات). وفي عام 1964 تم توقيع "السوق المشتركة". وتركز الاهتمام على إنشاء منطقة تجارة حرة (استكمالاً) للمرحلة التي توقفت عندها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المشار إليها أعلاه) من خلال تخفيض سنوي (10%) على الرسوم الجمركية تنتهي في أواسط عام 1971. وتخفيض على السلع غير المدرجة بدءاً من أوائل عام 1965 لينتهي تحريرها عام 1974. وقد انحصر تنفيذ قرار السوق المشتركة في البداية، على شكل منطقة حرة، في أربع دول (الأردن، وسوريا، والعراق، ومصر). كما أقرّ مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1978 إنشاء صندوق لتعويض الدول العربية الأقل نمواً بفعل تحرير تجارتها وخسائرها من عوائد التعريف. واستمر الأخذ والرّد في البحث عن آلية لتمويل هذا الصندوق لغاية الألفية الثالثة.

إلا أن السوق المشتركة تعثرت في التنفيذ لعدة أسباب منها ما يرتبط بقواعد المنشأ. فقد نصت اتفاقية إنشاء السوق، المادة السابعة عشر، على أن تقل تكاليف الإنتاج المحلية، متضمنة المواد الأولية التي منشؤها أحد الدول الأعضاء بالسوق، على الأقل (40%) من التكاليف الكلية. وتم تعديل هذا الشرط عام 1968 ليشير إلى المواد الأولية واليد العاملة المحلية بدلاً من المواد الأولية فقط. ثم تلاه تعديل آخر عام 1978 ليشير إلى أن المنتجات هي من منشأ الدولة المعنية. وبناء على طلب العراق عام 1968 تقرر تعجيل التخفيض بالرسوم الجمركية لتستكمل عام 1971. إلا أن الإجراءات التنفيذية ظلت قاصرة، واستمرت السوق المشتركة في إطار منطقة تجارة حرة. تبع ذلك العديد من قرار مجلس الوحدة لإزالة القيود على التجارة لغاية عام 1976 حيث أعلن عن التحرير الكامل للتجارة من كل القيود، مطالباً المجلس الدول بتنفيذ مبدأ التحرير. وقام المجلس بمراجعات عديدة للتنفيذ إلا أنها لم تكن مشجعة.

بعدها قام المجلس، عام 1977، بإقرار اتفاق تجاري مدته خمس سنوات تم وقعه اختيار (290) سلعة زراعية وصناعية لتحقيق صفة المنشأ العربي، وذات إمكانيات تصديرية عربية بينية وتمتع باحتياجات استيرادية على أن يتم ذلك من خلال تعاقد عربي-عربي طويل الأجل يتضمن نوعية السلع المتفق على تبادلها والأسعار وتسديد الشحن بعملة قابلة للتحويل. وذلك بهدف تشجيع المنتجين بفعل توافر الأسواق مقدماً. إلا أنه لم تصادق على هذه الاتفاقية إلا الأردن والعراق. وظل الاتفاق غير مطبقاً، لذا كرر مجلس الوحدة عام 1984 في ضرورة المصادقة عليه.

ورغم ترحيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالسوق المشتركة المرتبطة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقرار البدء بها منذ بداية عام 1965، تابع المجلس الاقتصادي العمل باتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953، المشار إليها أعلاه. الأمر الذي أحدث نوع من ازدواجية الاتفاقيات ذات الأهداف المتقاربة.

بعد ذلك طالبت بعض الدول العربية باتفاقية جديدة للتبادل التجاري تأخذ بنظر الاعتبار التطورات ما بعد عام 1953، وبناء على دعوة العراق عام 1977 تم تشكيل لجنة من الخبراء لتقييم أوضاع العمل الاقتصادي العربي المشترك. واتفقت على عدم مساندة اتفاقية تسهيل التبادل التجاري للأوضاع الحالية (آنذاك). وبناء على ذلك جرى إعداد اتفاقية جديدة وهي اتفاقية "تيسير وتنمية التبادل التجاري" لعام 1981، دخلت مجال التنفيذ عام 1982 بعد تصديق خمس دول عربية عليها. وقد استهدفت هذه الاتفاقية تنمية التبادل التجاري العربي البيني وربطه بدعم الأنشطة الإنتاجية المنتجة لسلع التبادل، ومن خلال مشاركة المؤسسات العربية المتخصصة بما في ذلك مؤسسات التمويل والضمان. وقد اعتمدت اتفاقية عام 1981 على قواعد منشأ (لا تقل القيمة المضافة ذات المنشأ العربي في البلد المعني

عن 40%، و 20% في حالة إنتاج السلع المجمعة). وبلغ عدد الدول العربية المصدقة على الاتفاقية ثمانية عشر بلد عربي.

في غضون ذلك، وفي محاولة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لمعالجة المشاكل المرتبطة بالسوق المشتركة قرّر المجلس عام 1983 إعداد برنامج متكامل لتنمية التبادل التجاري السلعي بالاعتماد على تكامل ما بين الاستثمار، والإنتاج، والتجارة. وقد تم إقرار البرنامج عام 1987. وقد أتاح هذا البرنامج للدول غير المطبقة لقرار السوق المشتركة المشاركة في منطقة التجارة الحرة المنشأ وفقاً لقرار إنشاء السوق المشتركة دون بقية الأحكام. متضمناً أيضاً التنسيق التدريجي ما بين الإنتاج والتبادل التجاري، وكذلك توحيد الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستخدمة في إنتاج سلع مماثلة. على أن تكون مدة البرنامج خمس سنوات. إلا أنه تم التخلي عن البرنامج والبحث عن آلية جديدة للتبادل التجاري.

وأخيراً، وفي ظل تعثر الجهود السابقة، اقترح مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1993 برنامجاً حول استراتيجية عمل المجلس للأعوام 1995-2005 تضمنت دعوة لإنشاء "منطقة تجارية حرة كبرى" تميزها عن المنطقة "الصغرى" المرتبطة بإنشاء السوق المشتركة. وقد جاء هذا المقترح استجابةً لآراء رجال الأعمال المعبر عنها باتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية المؤيدة للمدخل التجاري للتكامل. بعد ذلك أكدت القمة العربية المنعقدة في عام 1996 على إنشاء منطقة التجارة الكبرى، وعهدت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة مقترح المنطقة. وتقرر إنشاء المنطقة بدءاً من أول عام 1998، والاعتماد على تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية (10%) سنوياً، وقد تم رفع نسبة الخفض للسنتين الأخيرتين إلى (20%) ليتم استكمال المنطقة في نهاية عام 2005 بدلاً من 2007 (بلغ عدد الدول الأعضاء ثمانية عشر بلد عربي، ولا زالت جزر القمر، والصومال، وموريتانيا خارج الدول الأعضاء). ولعل من أهم مشاكل هذه المنطقة هي المشاكل المرتبطة بقواعد المنشأ، واستمرار القيود غير الجمركية.

تجربة المناطق الصناعية المؤهلة:

بدأ منذ عام 1998، حالة المملكة الأردنية الهاشمية، ومنذ عام 2005، حالة جمهورية مصر العربية العمل بالمناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) Quality Industrial Zones. بهدف تشجيع استخدام مدخلات من منتجات فلسطين المحتلة (8% في حالة الأردن، و11.7% في حالة مصر خفضت منذ 2008 إلى 10.5%)، وتصدير المنتجات النهائية إلى السوق الأمريكي بدون قيود جمركية أو غير جمركية، من دون أن يقابل ذلك التزام بتقديم معاملة جمركية

تفضيلية من بلدان المناطق للمنتجات الأمريكية. علماً بأن عدد المناطق الصناعية المنطوية تحت هذه الاتفاقيات بلغ في حالة مصر 15 منطقة حالياً تتضمن 700 شركة مؤهلة. أما في حالة الأردن فقد بلغ عدد المناطق (13) منطقة، وبعدها شركات (55) شركة، وبعدها عاملين يقدر بحوالي (55) ألف عامل (Nugent and Abdul-Latif, 2010, and QIZ Units Jordan and Egypt). ولعل من أهم خصائص هذا الشكل من التكتل الإقليمي التجارية هو كونه ذا طابع إقليمي (بلدان عربية- فلسطين المحتلة)، ومتعددة الأطراف (بلدان عربية- فلسطين المحتلة- الولايات المتحدة الأمريكية)، من دون أن يكون هناك تعريف جمركية مع العالم الخارجي، كما هو الحال مع التكتلات الإقليمية التجارية المشار إليها سابقاً.

إلا أن هذه المناطق لا تستورد من البلدان العربية (مصر، ولبنان، والمغرب، وعمان، وتونس، والإمارات)، في حالة الأردن، إلا في حدود (1.173%) (مجمعة من جدول 3، Nugent and Abdul-Latif, 2010). في حين تبلغ أكبر وارداتها من الصين، 48.18%، وفلسطين المحتلة، 10.98%، وتايوان، 18.76%، لعام 2008. وتشكل صادرات هذه المناطق مصدراً رئيسياً لإجمالي صادراتها إلى الولايات المتحدة خاصة الحالة الأردنية، حيث تستوعب تقريباً كافة هذه الصادرات في السنوات الأخيرة، مع نسبة تصل إلى الثلث تقريباً في السنوات الأخيرة أيضاً في حالة جمهورية مصر العربية (أنظر الجدول 3). ويبدو أن فكرة هذا النوع من التوجه الإقليمي للتكتل التجاري تحكمه اعتبارات قد تكون بعيدة عن الاعتبارات الاقتصادية البحتة.

جدول (3) نسبة صادرات المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية من المناطق الصناعية المؤهلة (الكوزن) إلى إجمالي صادرات البلدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية

السنة	المملكة الأردنية الهاشمية		جمهورية مصر العربية	
	الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية	الصادرات QIZ للولايات المتحدة الأمريكية	النسبة (%)	الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية
2000	73	30	41.0	888
2001	229	181	79.0	882
2002	412	370	89.8	1356
2003	673	565	83.9	1143
2004	1093	929	84.9	1284
2005	1269	946	74.5	2091
2006	1422	1328	93.4	2399
2007	1329	1228	92.4	2377
2008	1137	1043	91.7	2370

المصدر: مجمعة ومحتسبة من Nugent and Abdul-Latif, 2010، و US Census Bureau Web site.

التوجه إقليمياً أم دولياً:

لغرض تقييم وتجربة التكتل الإقليمي التجاري العربي، وتوجهاتها إقليمياً أم دولياً، سيتم الاعتماد على أربعة مؤشرات لتتبع توجه التجارة الخارجية العربية فيما إذا كانت ذات توجه إقليمي عربي، أم توجه نحو الاندماج عالمياً. ويوضح الجدول (4) نتائج المؤشرين الأول والثاني. ويهتم المؤشر الأول بالرقم القياسي لكثافة التجارة العربية ($T_{i,A}$) كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح كلما عكس ذلك كثافة تجارية أكبر مع البلدان العربية، والعكس صحيح). فإذا ما استبعدنا موريتانيا (0.34)، والجزائر (0.68)، فإن جميع البلدان حققت قيمة للمؤشر تزيد عن واحد عام 1997. إلا أن تحرير التجارة العربية (من خلال المنطقة) لم يكثف التجارة ما بين البلدان العربية: فقد شهدت عشر بلدان عربية (من مجموع الـ 19 بلد المشمولة بالتحليل، لم تتوفر بيانات عن بقية البلدان العربية) انخفاضاً في قيمة المؤشر.

جدول (4) اتجاهات الأرقام القياسية لدرجة كثافة التجارة للدول العربية،
وميل التجارة للدول العربية (1997-2006)

الاتجاه خلال الفترة 2006-1997		البلد
الرقم القياسي لميل التجارة للدول العربية	الرقم القياسي لدرجة كثافة التجارة للدول العربية	
↓	↓	الأردن
↑	↑	الإمارات
↓	↓	البحرين
↑	↑	تونس
↑	↑	الجزائر
↑	↑	السعودية
↓	↓	السودان
↓	↓	سوريا
↑	↓	الصومال
↓	↓	العراق
↓	↓	عمان
↓	↓	قطر
↓	↓	الكويت
↑	↓	لبنان
↓	↓	ليبيا
↑	↑	مصر
↓	↓	المغرب
↑	↑	موريتانيا
↑	↑	اليمن

المصدر: محسبة من بيانات: موقع صندوق النقد العربي.

ورغم تحسن قيمة هذا المؤشر الأول، كثافة التجارة، في حالة بعض الدول العربية إلا أنه شهد انخفاضاً في حالة دون أخرى لأسباب عديدة منها: (أ) الإصلاحات التجارية التي سادت في هذه الدول وما رافقها من تخفيض للتعريفات الجمركية بالشكل الذي ساهم بجعل صادراتها أكثر تنافسية وبالتالي زادت حصة صادراتها لبقية أنحاء العالم (على حساب العالم العربي). (ب) أصبحت العديد من الدول العربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية (12 بلد عربي لغاية الآن: البحرين، وجيبوتي، ومصر، والأردن، والكويت، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات). وبالتالي زيادة إمكانية حصول هذه الدول على مزايا من جراء تعزيز تجارتها مع البلدان الأعضاء بالمنظمة. (ج) أما في حالة انخفاض قيمة مؤشر كثافة التجارة في حالة الأردن فيمكن أن يعزى، ضمن عوامل أخرى، إلى تعزيز تجارة الأردن مع الولايات المتحدة من خلال اتفاقية المنطقة الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zone (QIZ) الموقعة عام 1999. أما انخفاض قيمة المؤشر في حالة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فعزى، ضمن عوامل أخرى، لشدة الارتباط التجاري لهذه البلدان مع الكتلة الآسيوية. (د) أن العديد من أعضاء المنطقة بدأت بتعزيز قيودها غير الجمركية Non-Tariff Barriers مع الدول العربية لتعويض الآثار السلبية لخفض أو إزالة قيد التعريفات الجمركية مع الدول العربية الأعضاء بالمنطقة.

أما المؤشر الثاني فيهمم بالرقم القياسي للميل نحو التجارة ($Pro_{i,AW}$). وتتركز مهمة هذا المؤشر في بيان الحقيقة التالية: رغم أن بعض البلدان العربية قد أوضحت كثافة تجارية منخفضة، وفقاً للمؤشر الأول، إلا أنه من الممكن أن يكون هناك ميلاً للتجارة ما بين هذه البلدان وبقية البلدان العربية بسبب تسارع الانفتاح التجاري (معبّر عنه بنسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي). فرغم اتجاه انخفاض مؤشر كثافة التجارة (المؤشر الأول) في حالة بعض البلدان العربية، إلا أن هناك تحسناً في قيمة المؤشر الثاني (حالة الأردن، وتونس، والسودان، وقطر). ويعزى هذا التحسن، من وجهة نظر المؤشر الثاني، إلى ارتفاع درجة انفتاح هذه الدول ما بين 1997-2004 (بلغ معدل نمو مؤشر الانفتاح خلال هذه الفترة 34.3%) في حالة الأردن، و(16.9%) في حالة تونس، و(24.2%) في حالة السودان، و(62.2%) في حالة قطر).

ويتناول المؤشر الثالث مدى وجود أو عدم وجود التكتلات التجارية العربية البينية الفرعية ($T_{i,j}$) Arab Sub-Regional Blocs. وتوضح الجداول (5) و (6) نتائج هذا المؤشر قبل وبعد تنفيذ اتفاقية المنطقة. ويوضح الجدول (5) بروز ثلاث كتل إقليمية عربية فرعية عام 1997 وهي:

- كتلة الشمال الأفريقي العربي.
- كتلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- كتلة دول المشرق العربي.

ولم يتم تغيير هذه الكتل جوهرياً بعد تنفيذ الاتفاقية (الجدول (6)).

وأخيراً يهتم المؤشر الرابع، الرقم القياسي للتوجه الإقليمي (ORE)، والميزة النسبية الظاهرة (RCA_j) للتحقق من فيما إذا كانت المنطقة (كعبير عن تحرير التجارة) قد ساهمت في تسريع تجارة السلع التي تتمتع بها البلدان العربية بميزة تنافسية أم لا. وقد تم التحقق من ذلك على خطوتين: (أ) تحديد تلك المنتجات التي شهدت زيادة في صادراتها البينية العربية، مقارنة مع صادرات هذه السلع لبقية أنحاء العالم (مؤشر الرقم القياسي للتوجه الإقليمي). وفي حالة كون قيمة هذا المؤشر أكبر من واحد فمعنى ذلك أن صادرات المنتج (j) هي أكبر بينياً، مقارنة مع الصادرات لبقية العالم. ويوضح الجدول (7) نتائج هذا المؤشر عند الحدّ الثاني من تصنيف التجارة الخارجية القياسي Standard International Trade Classification, SITC، الإصدار الثالث. وذلك للعامين 1997 و 2004. ونلاحظ هنا بأنه ضمن (67) سلعة مشمولة عند هذا الحدّ هناك (44) سلعة أظهرت تحسناً في توجه الصادرات نحو دول المنطقة. (ب) بعد ذلك نستخدم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)، أنظر الملحق، للتحقق من أن السلع التصديرية المتوجهة نحو دول المنطقة (نتيجة المؤشر الرابع ORE) هي نفس السلع التي تتمتع بها دول المنطقة بميزة تنافسية مع بقية أنحاء العالم. ويوضح الجدول (8) نتائج هذا المؤشر. ويميّز هذا الجدول نوعين من السلع: مع ميزة تنافسية، وبدون ميزة تنافسية. ويشير هذا الجدول إلى السلع المتميزة بتسارع أدائها التصديري نحو دول المنطقة. إلا أنه يلاحظ هناك عدد قليل من السلع (التي شهدت ارتفاعاً بتوجه صادراتها نحو دول المنطقة) تتميز بقيم ميزة نسبية ظاهرة أكبر من واحد (وهذه السلع هي: النفط ومنتجاته، الأسمدة الخام، والغاز الطبيعي والمصنّع، والأسمدة المصنّعة).

جدول (5) كثافة التجارة البينية العربية للدول العربية (1997)

البلد الشريك	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	
الأردن		6.84	3.66	2.13	0.00	47.54	7.90	16.67	237.42	280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
الإمارات	6.84		3.66	2.13	0.00	47.54	7.90	16.67	237.42	280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
البحرين	3.66	3.66		2.13	0.00	47.54	7.90	16.67	237.42	280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
تونس	2.13	2.13	2.13		0.00	47.54	7.90	16.67	237.42	280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
الجزائر	0.00	0.00	0.00	0.00		47.54	7.90	16.67	237.42	280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
السعودية	47.54	47.54	47.54	47.54	47.54		7.90	16.67	237.42	280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
السودان	7.90	7.90	7.90	7.90	7.90	7.90		16.67	237.42	280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
سوريا	16.67	16.67	16.67	16.67	16.67	16.67	16.67		237.42	280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
الصومال	237.42	237.42	237.42	237.42	237.42	237.42	237.42	237.42		280.83	1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
العراق	280.83	280.83	280.83	280.83	280.83	280.83	280.83	280.83	280.83		1.45	4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
عمان	1.45	1.45	1.45	1.45	1.45	1.45	1.45	1.45	1.45	1.45		4.34	0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
قطر	4.34	4.34	4.34	4.34	4.34	4.34	4.34	4.34	4.34	4.34	4.34		0.70	53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
الكويت	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70		53.46	1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
لبنان	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46	53.46		1.46	7.23	1.10	0.00	0.65	
ليبيا	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46	1.46		7.23	1.10	0.00	0.65	
مصر	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23	7.23		1.10	0.00	0.65	
المغرب	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10		0.00	0.65	
موريتانيا	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		0.65	
اليمن	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65		

جدول (6) كثافة التجارة البينية العربية للدول العربية (2006)

البلد الشريك	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن																			
الإمارات	2.09																		
البحرين	0.49	5.17																	
تونس	0.58	0.25	1.74																
الجزائر	0.07	0.27	0.00	3.34															
السعودية	18.44	5.77	44.53	0.40	0.28														
السودان	1.25	0.02	0.65	0.00	13.63	0.00		1.09											
سوريا	28.78	0.75	0.37	1.97	2.38	12.21	6.00		0.26	25.67	0.31	2.46	44.13	4.99	9.61	0.70	1.43	4.12	
الصومال	2.84	87.80	25.90	0.00	0.29	6.33	1.92	0.00		0.00	75.19	2.95	20.69	4.60	0.00	1.40	0.02	0.00	532.67
العراق	1.62	0.03	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	33.14	0.00		0.00	0.00	0.16	0.00	0.05	1.80	0.00	0.11	
عُمان	0.76	11.02	3.43	0.23	0.05	2.19	0.96	2.80	33.25	0.99		2.96	2.94	0.60	3.42	0.37	0.08	2.32	9.08
قطر	0.33	6.30	3.87	0.32	0.32	0.99	2.06	1.52	1.99	0.08	1.10	0.68	3.48	1.92	1.48	0.50	0.55	0.59	
الكويت	1.38	0.79	1.11	0.27	0.02	0.72	0.52	5.10	1.10	0.00	0.68	0.68	3.48	1.92	1.48	0.50	0.55	0.59	15.93
لبنان	42.81	13.36	13.19	1.85	3.72	12.31	11.34	92.30	4.23	31.68	4.23	29.96	30.36	2.76	8.49	2.54	4.57	8.08	
ليبيا	0.12	0.68	0.00	13.67	0.05	0.03	0.63	8.17	0.01	0.00	0.01	0.19	1.05	1.05	1.13	1.21	0.00	0.00	
مصر	16.87	3.06	0.62	1.83	1.39	3.57	18.84	17.87	0.56	1.44	0.56	1.48	3.17	16.97	11.05	2.82	1.09	18.34	
المغرب	2.17	0.32	0.11	6.18	2.93	0.84	0.08	3.34	0.78	0.35	0.78	0.32	0.49	3.27	2.01	1.19	26.07	2.87	
موريتانيا	0.14	0.00	0.04	1.00	5.37	0.04	0.00	0.24	0.00	0.00	0.00	0.05	0.17	4.35	0.00	1.57	0.41	0.00	
اليمن	0.53	5.29	0.21	0.09	0.01	4.09	1.02	0.82	1.65	2.13	1.65	1.91	10.57	0.24	0.19	2.00	0.00	0.20	

جدول (7) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية (1997-2006)

الإنجاء خلال الفترة 2006-1997	اسم المنتج	SITC Rev.3
↓	حيوانات حية ماعدا السمك	00
↓	لحم ومخضرات لحم	01
↓	منتجات الألبان وبيض طيور	02
↑	أسماك (غير الثدييات البحرية)، وتضاريف، وروحيات، ولاقنارات مائية، ومخضرات منها	03
↓	حبوب ومخضرات حبوب	04
↑	خضراوات وفواكه	05
↓	سكر، ومخضرات سكرية، وعسل نحل	06
↑	بن وشاي وكاكاو وتوابل ومصنوعاتها	07
↓	أعلاف للحيوانات (لا تتضمن الحبوب غير المطحونة)	08
↓	منتجات ومخضرات متنوعة صالحة للأكل	09
↑	المشروبات	11
↑	التبغ ومصنوعات التبغ	12
↑	صناعات (جلود خام)، وجلود فراء، خام	21
↑	اليدور الزيتية والشار الزيتية	22
↓	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمستخلص)	23
↓	الفلين والخشب	24
↑	عجائن وفضلات الورق	25
↑	ألياف نسجية (ماعدا كرات الصوف المشط (الترسو) وغيره من الصوف المشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسج)	26
↑	أسمدة خام، غير تلك الواردة في القسم 56، ومعادن (بما باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة)	27
↑	أرصفة طرية وقنات فلزات	28
↑	مواد حيوانية ونباتية خام، غير مصنفة في موضع آخر	29
↓	فحم، وكوك، وقوالب سقاط الفحم	32
↑	قطب ومنتجات قطبية ومواد متصلة بهما	33
↓	غاز طبيعي ومصنوع	34
↑	زيت ودهون حيوانية	41
↑	دهون وزيت نباتية ثابتة، خام، أو مكرونة، أو مجزأة	42
↓	دهون وزيت نباتية، مجزأة؛ شمع من أصل حيواني أو نباتي؛ أخلاط أو مخضرات غير صالحة للأكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية، غير مصنفة في موضع آخر	43
↓	مواد كيميائية عضوية	51
↓	مواد كيميائية غير عضوية	52
↓	مواد الصباغة والداخلة والتلون	53
↑	منتجات طبية وصيدلانية	54
↑	زيت عطرية وروائحانات ومواد عطرية؛ مخضرات تزيين (توليت) وتلميع وتنظيف	55
↓	أسمدة (عدا ما هو مذكور في المجموعة 272)	56
↓	لدائن في أشكالها الأولية	57
↓	لدائن في أشكال غير أولية	58
↓	مواد ومنتجات كيميائية غير مصنفة في موضع آخر	59
↓	جلود ومصنوعات جلدية، غير مصنفة في موضع آخر، وجلود فراء مجزأة	61
↓	مصنوعات من المطاط غير مصنفة في موضع آخر	62
↑	مصنوعات من فلين ومصنوعات خشبية (فيما عدا الآثاث)	63
↓	ورق، وورق مقوى (كوتون)، وأصناف من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى	64
↓	غزل نسجي، ونسج، وأصناف جاهزة غير مصنفة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	65
↑	مصنوعات معدنية لاقنارية، غير مصنفة في موضع آخر	66
↑	الحديد والصلب (الفولاذ)	67
↑	فلزات (معادن) غير حديدية	68
↑	مصنوعات معدنية، غير مصنفة في موضع آخر	69
↓	مكثات ومعدات توليد الطاقة	71
↓	مكثات مخصصة لصناعات معينة	72
↓	مكثات شغل الفلزات (المعادن)	73
↓	مكثات ومعدات صناعية عامة، غير مصنفة في موضع آخر، وأجزاء مكثات غير مصنفة في موضع آخر	74
↓	مكثات مكتبية ومكثات أوتوماتية لتجهيز البيانات	75
↓	أجهزة ومعدات للاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت وإذاعته	76
↑	مكثات وأجهزة وأدوات كهربائية، غير مصنفة في موضع آخر وأجزاءها الكهربائية (بما في ذلك أجزاء غير كهربائية مقابلة، غير مصنفة في موضع آخر، للعدادات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77
↓	مركبات بوية (بما في ذلك المركبات ذات الرسائد المروحية)	78
↓	معدات نقل سلك حديد، وأخرى	79
↓	مباني ساعة التجهيز؛ تجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمكرة والتدفئة والإضاءة، غير مصنفة في موضع آخر	81
↓	الآثاث وأجزاء الأسرة والحشايا (المراتب) وسوائل الحشايا والرسائد وما يعاينها من المفروشات المحشوة	82
↓	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة	83
↑	اليسرة وتوابلها	84
↓	أحذية	85
↓	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة تحكم، غير مصنفة في موضع آخر	87
↓	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف بصرية، غير مصنفة في موضع آخر؛ الساعات بأنواعها	88
↑	أدوات مصنوعة متنوعة، غير مصنفة في موضع آخر	89
NA	طروود (رزم) بريدية غير مصنفة حسب النوع	91
NA	معاملات وسلع خاصة غير مصنفة حسب النوع	93
NA	قود (غير القود الذهبية)، ليست عملة قانونية	96
↑	ذهب، غير قديم (باستثناء ركاز ومركبات الذهب)	97

المصدر: محسبة باستخدام قواعد بيانات: UN ComTrade .

جدول (8) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية ذات الاتجاه الموجب، والميزة التنافسية الظاهرة (2006-1997)

الميزة النسبية الظاهرة (RCA)		الاتجاه الموجب 2006-1997	اسم المنتج	SITC Rev.3
2006	1997			
منخفضة	منخفضة	↑	حيوانات حية ماعدا السمك	00
منخفضة	منخفضة	↑	لحم ومحضرات لحوم	01
منخفضة	منخفضة	↑	منتجات البان وبيض طيور	02
منخفضة	منخفضة	↑	حبوب ومحضرات حبوب	04
منخفضة	منخفضة	↑	خضر وفواكه	05
منخفضة	منخفضة	↑	سكر، ومحضرات سكرية، وعسل نحل	06
منخفضة	منخفضة	↑	بن وشاي وكافا وتوابل ومصنوعاتها	07
منخفضة	منخفضة	↑	أعلاف للحيوانات (لا تتضمن الحبوب غير المطبوخة)	08
منخفضة	منخفضة	↑	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل	09
منخفضة	منخفضة	↑	المشروبات	11
منخفضة	منخفضة	↑	صناعات (جلود خام)، وجلود فراء، خام	21
منخفضة	منخفضة	↑	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمستخلص)	23
منخفضة	منخفضة	↑	ألياف نسجية (ماعدا كرات الصوف المشط (الويس) وغيره من الصوف المشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسج)	26
مرتفعة	مرتفعة	↑	أسمدة خام، غير تلك الواردة في القسم 56، ومعادن (خام باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة)	27
منخفضة	منخفضة	↑	أركزة فلزية وبقايات فلزات	28
مرتفعة	مرتفعة	↑	نقط ومصنوعات تقطية ومواد متصلة بهما	33
مرتفعة	مرتفعة	↑	غاز طبيعي ومصنوع	34
منخفضة	منخفضة	↑	دهون وزيوت نباتية ثابتة، خام، أو مكررة، أو مجزأة	42
منخفضة	منخفضة	↑	مواد كيميائية عضوية	51
منخفضة	منخفضة	↑	مواد الصباغة والداغاة والتلوين	53
منخفضة	منخفضة	↑	منتجات طبية وصيدلية	54
منخفضة	منخفضة	↑	زيت عطرية وروائحانات ومواد عطورية؛ محضرات تزيين (توليت) وتلميع وتنظيف	55
مرتفعة	مرتفعة	↑	أسمدة (عدا ما هو مذكور في المجموعة 272)	56
منخفضة	منخفضة	↑	لدائن في أشكالها الأولية	57
منخفضة	منخفضة	↑	لدائن في أشكال غير أولية	58
منخفضة	منخفضة	↑	مواد ومصنوعات كيميائية غير مصنفة في موضع آخر	59
منخفضة	منخفضة	↑	جلود ومصنوعات جلدية، غير مصنفة في موضع آخر، وجلود فراء مجزأة	61
منخفضة	منخفضة	↑	مصنوعات من فلين ومصنوعات خشبية (فيما عدا الآلات)	63
منخفضة	منخفضة	↑	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى	64
منخفضة	منخفضة	↑	غزل نسجي، ونسيج، وأصناف جاهزة غير مصنفة في موضع آخر، ومصنوعات متصلة بها	65
منخفضة	منخفضة	↑	مصنوعات معدنية لائزرية، غير مصنفة في موضع آخر	66
منخفضة	منخفضة	↑	الحديد والصلب (الفلاد)	67
منخفضة	منخفضة	↑	فلزات (معدن) غير حديدية	68
منخفضة	منخفضة	↑	مصنوعات معدنية، غير مصنفة في موضع آخر	69
منخفضة	منخفضة	↑	مكاث ومعدات توليد الطاقة	71
منخفضة	منخفضة	↑	مكاث تشغيل الفلزات (المعادن)	73
منخفضة	منخفضة	↑	مكاث ومعدات صناعية عامة، غير مصنفة في موضع آخر، وأجزاء مكاث غير مصنفة في موضع آخر	74
منخفضة	منخفضة	↑	مكاث ميكانيكية ومكاث أوتوماتية تجهيز البيانات	75
منخفضة	منخفضة	↑	مكاث وأجهزة وأدوات كهربائية، غير مصنفة في موضع آخر وأجزائها الكهربائية (بما في ذلك أجزاء غير كهربائية مقابلة، غير مصنفة في موضع آخر، للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77
منخفضة	منخفضة	↑	معدات نقل سلك حديد، وأخرى	79
منخفضة	منخفضة	↑	مباني سابقة التجهيز؛ تجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسكينة والتدفئة والإضاءة، غير مصنفة في موضع آخر	81
منخفضة	منخفضة	↑	الآلات وأجزاء الأسرة والمشايخ (الراتنج) وحوامل المشايخ والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة	82
منخفضة	منخفضة	↑	البسة وتوابلها	84
منخفضة	منخفضة	↑	أحذية	85
منخفضة	منخفضة	↑	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة تحكم، غير مصنفة في موضع آخر	87
منخفضة	منخفضة	↑	أدوات مصنعة متنوعة، غير مصنفة في موضع آخر	89
منخفضة	منخفضة	↑	ذهب، غير قهدي (باستثناء ركاز ومركبات الذهب)	97
NA	NA	NA	طروود (رزق) بريدية غير مصنفة حسب النوع	91
NA	NA	NA	قود (غير القود الذهبية)، ليست عملة قانونية	96

منخفضة = أقل من (1).

مرتفعة = أكبر من (1).

المصدر: محسبة باستخدام قواعد بيانات: UN ComTrade.

معنى ذلك أن هذه السلع الأربعة هي فقط التي شهدت تحسناً في ميزتها النسبية في الأسواق العالمية من مجموع السلع التي شهدت زيادة في صادراتها لدول المنطقة. ويوضح الجدول (9) أن كافة السلع التي شهدت انخفاضاً في صادراتها لدول المنطقة هي سلع لا تتمتع بميزة نسبية في الأسواق العالمية (كافة القيم أقل من واحد بالجدول المذكور).

ماذا يعني ذلك؟ يعني أنه عندما حدث توسع في التبادل التجاري العربي (على شكل صادرات) ضمن تلك السلع التي تشهد توسع في توجهها نحو دول المنطقة، وضمن تلك السلع التي لا تتمتع بميزة نسبية، فإن ذلك يعني لا بسبب خسارة في الرفاه الاقتصادي العربي (لأن أغلب السلع، ذات قيم ميزة نسبية ظاهرة أقل من واحد، ليست محلاً للتجارة مع بقية أنحاء العالم، بل ذات سوق عربي، وبالتالي سوف لن يخسر العالم العربي بسبب تحول هذه السلع نحو دول المنطقة. ماعدا السلع الأربعة المشار إليها أعلاه، والتي تتمتع بنفس الوقت بصادرات دولية بالإضافة للصادرات العربية).

جدول (9) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية ذات التوجه السلبي، والميزة النسبية الظاهرة (2006-1997)

الميزة النسبية الظاهرة (RCA)		الاتجاه السالب 2006-1997	اسم المنتج	SITC Rev.3
2006	1997			
منخفضة	منخفضة	↓	أسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولاقنارات مائية، ومحدرات منها	03
منخفضة	منخفضة	↓	التبغ ومصنوعات التبغ	12
منخفضة	منخفضة	↓	البذور الزيتية والثمار الزيتية	22
منخفضة	منخفضة	↓	الثاين والخشب	24
منخفضة	منخفضة	↓	عجائني وفضلات الورق	25
منخفضة	منخفضة	↓	مواد حيوانية ونباتية خام، غير مصنفة في موضع آخر	29
منخفضة	منخفضة	↓	فحم، وكوك، وقوالب سقاط الفحم	32
منخفضة	منخفضة	↓	زيت ودهون حيوانية	41
منخفضة	منخفضة	↓	دهون وزيت نباتية، مجهزة؛ شممع من أصل حيواني أو نباتي؛ اخلاط أو محضرات غير صالحة للأكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية، غير مصنفة في موضع آخر	43
منخفضة	منخفضة	↓	مواد كيميائية غير عضوية	52
منخفضة	منخفضة	↓	مصنوعات من المعاطف، غير مصنفة في موضع آخر	62
منخفضة	منخفضة	↓	مكائن مخصصة لصناعات معينة	72
منخفضة	منخفضة	↓	أجهزة ومعدات للاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت ولذاخه	76
منخفضة	منخفضة	↓	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية)	78
منخفضة	منخفضة	↓	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المائلة	83
منخفضة	منخفضة	↓	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف بصريه، غير مصنفة في موضع آخر؛ الساعات بأنواعها	88

منخفضة = أقل من (1).

المصدر: Calculated Based on UN ComTrade Database

إن أداء التبادل التجاري العربي لاسيما المتجسد منذ عام 1998 باتفاقية المنطقة هو أداء متواضع، وهذا ليس بالجديد. لذا فإنه من المهم التركيز على المشاكل أو العقبات الهيكلية وراء تواضع نتائج العمل العربي المشترك على شكل التبادل التجاري. وهنا تبرز العديد من المحددات الواجب أن تكون محلاً للتفكير واختيار البدائل بهدف معالجة هذه المشاكل والعقبات.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت أغلب البلدان العربية بالاتجاه نحو التكامل الاقتصادي، تحت أشكال متعددة وجهود مختلفة، توجت آخرها باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرّة الكبرى. فهل نتج عن هذه الجهود اندماجاً تجارياً أكبر نحول الإقليم العربي، أم نحو السوق العالمي؟ للإجابة يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

أ. رغم الإصرار السياسي والاقتصادي على إنجاح اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرّة الكبرى، وتحقيق هدف المنطقة في غضون ثمان، بدلاً من عشر سنوات، من خلال إزالة التعريفات الجمركية تدريجياً، رغم ذلك لازال توجه أغلب التجارة هو مع بقية أنحاء العالم وليس بالاتجاه الإقليمي العربي أساساً. حيث شهدت قيمة مؤشر كثافة التجارة (المؤشر الأول) اتجاهها نحو الانخفاض (↓) في حالة (12) بلد عربي من مجموع (19) بلد عربي مشمول بالتحليل. ويلاحظ هنا بأن رغم انخفاض قيمة المؤشر الأول (كثافة التجارة) لبعض الدول العربية إلا أن بعض هذه الدول شهدت تحسناً في قيمة المؤشر الثاني الخاص للميل نحو التجارة (رغم انخفاض كثافتها التجارية مع الدول العربية إلا أنها شهدت ميلاً نحو مزيد من التجارة مع هذه الدول)، إلا أنها ستظل بلدان محدودة العدد (الأردن، وتونس، والسودان، وقطر). ويرجع هذا الميل إقليمياً عربياً لارتفاع درجة الانفتاح التجاري حديثاً، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

فلو أخذنا حالة الأردن مثلاً عام 2006 لوجدنا بأن أهم شركائها التجاريين من العرب يعد أهم من دول المشرق ماعدا السعودية (حسب درجة الأهمية): لبنان، وسوريا، والسعودية، ومصر، والصومال. وكذلك حالة مصر (ماعدا السعودية): سوريا، ولبنان، والسعودية، والأردن، والجزائر. في حين شهدت تجارة تونس العربية تكثلاً واضحاً مع: ليبيا، والمغرب، والجزائر، ومصر. أما في حالة ليبيا فيلاحظ تكثّلها التجاري العربي أساساً مع: تونس، ومصر، والأردن، وسوريا، وعمان.

ب. بغض النظر عن كثافة، وميل، التجارة الموجهة نحو الإقليم العربي، إلا أنها ظلت متواضعة حيث ظلت الصادرات العربية البينية في حدود 8-10% ومركزة في أكثر من ثلثها في النفط ومنتجاته. معنى ذلك أن المزايا التمييزية في التجارة الإقليمية العربية لم تساهم في دعم توجه التجارة نحو الإقليم العربي. وعلى رأس هذه المزايا الخفض التدريجي ومن ثم إلغاء التعريفات الجمركية. ولازالت التجارة مع بقية

أنحاء العالم، سواء من خلال تكتلات إقليمية عربية-أجنبية، أو من خلال التجارة متعددة الأطراف، هي الغالبة.

ج. إذا ما أخذنا نتائج المؤشر الرابع، بنظر الاعتبار، نلاحظ أن هناك مجموعات أربع سلع (عند الحدّ الثاني من تصنيف الأمم المتحدة للتجارة الخارجية SITC) تتميز بوضع تنافسي (فيه مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من واحد): النفط ومنتجاته، والأسمدة الخام، والغاز الطبيعي والمصنّع، والأسمدة المصنّعة) وأن بقية السلع (الـ 67 سلعة المشمولة بالتحليل)، محل التبادل التجاري الإقليمي العربي، لا تتميز بميزة نسبية ظاهرة. وهو الأمر الذي لا يشجّع استيراد سلع عربية لا تتمتع بمزايا تنافسية مقارنة بالسلع المستوردة في بقية أنحاء العالم.

د. لماذا؟

لعلّ من أهم أسباب ظاهرة التوجه التجاري العربي نحو بقية أنحاء العالم على حساب التوجه الإقليمي العربي هو الحلال المتراكم تاريخياً في النظرة للعلاقة ما بين التجارة والنمو الاقتصادي. حيث أن الفشل في توفير العرض من السلع والخدمات المطلوبة عربياً، من ناحية، وتدني نوعيته المعروض، من ناحية أخرى، قد ساهم في خلق واستمرار هذه الظاهرة. لقد كانت نتائج النمو والتنمية، تاريخياً، متواضعة في أغلب البلدان العربية، وبالشكل الذي لم ينتج عنه عرضاً جاذباً من السلع الاستهلاكية، والوسيلة، والاستثمارية. حيث ظلت حصة الصادرات إلى إجمالي العرض متواضعة. فعلى سبيل المثال، لو أخذنا تجربة أعرق بلد عربي في التصنيع، تاريخياً، مثل جمهورية مصر العربية، فيلاحظ تواضع مساهمة الصادرات إلى العرض الكلي في عدد من الأنشطة الاقتصادية، كما يلخصها الجدول (10) أدناه.

جدول (10) حصة الصادرات/ إجمالي العرض لعدد من الأنشطة (2009-2008)
حالة جمهورية مصر العربية

حصة الصادرات/ العرض الكلي (%)		النشاط
2009	2008	
13.6	13.6	أجهزة وخدمات الاتصالات
5.7	6.0	الأجهزة الطبية
3.5	3.8	مولدات الطاقة الكهربائية
0	0	الصناعة البتروكيماوية
0	0	منتجات وخدمات ما بعد بيع وسائل النقل
0	0	أجهزة تغليف
0	0	معدات سكن حديد وقطارات
0	0	خدمات الموانئ
0	0	أجهزة معالجة الأغذية
0	0	الأجهزة والتدريب التعليمي

المصدر: US Commercial Service (a), 2009.

أما في حالة أكبر بلد نفطي، المملكة العربية السعودية، فيلخص الجدول (11) أدناه حصة الصادرات لعدد من الأنشطة.

جدول (11) حصة الصادرات/ إجمالي العرض لعدد من الأنشطة (2008-2007)
حالة المملكة العربية السعودية

حصة الصادرات/ العرض الكلي (%)		النشاط
2009	2008	
0	0	الهندسة المعمارية
0	0	أجهزة وقطع غيار وسائل النقل
0	0	معدات البناء
0	0	التدريب والخدمات التعليمية
16.7	16.5	أنظمة الطاقة الكهربائية
0	0	الأجهزة الطبية
0	0	مكائن الحقول والنفط الغاز
11.0	11.1	أجهزة السيطرة على التلوث
0	0	أجهزة وخدمات الأمن والأمان
4.4	4.4	أجهزة معالجة الأغذية

المصدر: US Commercial Service (b), 2009.

إن مثل هذه المساهمات المتواضعة للصادرات العربية تشير إلى تواضع جهود التصنيع تاريخياً كما ونوعاً. وذلك يعود إلى سوء تطبيق سياسات إحلال الواردات. ويتجسد هذا السوء أساساً في الجمود عند مرحلة الإنتاج الاستهلاكي، وعدم الانتقال، كما حدث في تجارب الدول الصناعية المتقدمة والدول المصنعة حديثاً، إلى مرحلة إنتاج السلع الوسيطة والاستثمارية. والاستمرار غير المبرر اقتصادياً في مرحلة الصناعة الناشئة واستمرار حوافز الحماية لأسباب سياسية ولخدمة مصالح فئات الصناعيين، وغير مرتبطة بأسباب الكفاءة التي كانت تتطلب خفض التدرجيج للحماية والضغط على المنتجين غير الأكفاء للخروج من السوق بعد أن استنفذوا كل المزايا المقدمة من الدولة التنموية. بالإضافة إلى ضعف المؤسسات المسؤولة عن الإدارة الاقتصادية الكلية ومن ضمنها الصناعة، وغلبة القرارات السياسية على الاقتصادية، وغياب المساءلة والمحاسبة، وضمور إن لم يكن اختفاء دور القضاء المحايد في المنازعات التجارية ومحاربة الاحتكار.

إن نجاح السياسة الصناعية، والنمو، كان يجب أن يسبقهما جهد لتحرير التجارة إقليمياً ودولياً. أضف إلى ذلك فإن السياسة الصناعية التي اتبعت بعد الحرب العالمية ولغاية الآن تتسم، في حالات كثيرة، بدعم القطاع الصناعي بالكامل، وليس نشاطاً أو أنشطة محددة، تتسم بالكفاءة، وبالأدوار المشجعة مستقبلاً. والأهم من ذلك عدم الربط ما بين السياسة الزراعية، والصناعية، والبحث والتطوير، والتعليم، ونظام القيم بالمجتمع. وهو الأمر الذي أدى، بالإضافة لأسباب أخرى، إلى جمود الصادرات العربية عند السلع ذات المحتوى من الموارد الطبيعية (النفط والغاز، والزراعية أساساً)، أو ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض. مع تواضع الصادرات العربية- العربية، أو العربية الأجنبية، ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط، والمرتفع (حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيدو). ويوضح الجدول (12) التالي، وضع عدد من البلدان العربية في أداؤها التصديري الصناعي معبراً عنه بالرقم القياسي للمنافسة الصناعية⁽¹⁾.

(1) يتكون هذا الرقم القياسي المركب من أرقام مكونات هي: الطاقة الصناعية معبراً عنها بحصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية التحويلية، والطاقة التصديرية الصناعية معبراً عنها بحصة الفرد من الصادرات الصناعية التحويلية، ودرجة الكفاءة التصنيعية معبراً عنها بالمتوسط الحسابي لحصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة والصناعية، ونوعية الصادرات معبراً عنها بالمتوسط الحسابي لحصة الصادرات الصناعية التحويلية في إجمالي الصادرات وحصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع في إجمالي الصادرات. علماً بأن الأنشطة ذات المحتوى من الموارد الطبيعية يتضمن، عند الحد الثالث من التصنيف الصناعي القياسي الدولي، الإصدار الثاني، (7) أنشطة، ويتضمن الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض (4) أنشطة، وذات المحتوى التكنولوجي المتوسط (6) أنشطة، وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع (6) أنشطة.

جدول (12) قيمة ومرتبة الرقم القياسي للتنافسية الصناعية (CIP) لعدد من البلدان العربية
1980 و 2003

2003 (100 بلد)		1980 (93 بلد)		البلد العربي
المرتبة	الرقم القياسي	المرتبة	الرقم القياسي	
51	0.255	55	0.187	تونس
56	0.247	62	0.173	المغرب
63	0.218	61	0.173	الأردن
64	0.213	72	0.133	مصر
76	0.180	76	0.187	لبنان
87	0.159	43	0.224	الكويت
89	0.157	55	0.232	قطر (1993)
98	0.112	-	-	السودان
102	0.098	59	0.179	اليمن (1998)
103	0.098	70	0.141	عمان
114	0.070	77	0.110	سوريا
117	0.056	84	0.098	الجزائر
-	-	91	0.66	ليبيا
-	-	81	0.103	المملكة العربية السعودية

المصدر: UNIDO, 2004 .

UNIDO, Web site -

وكما يلاحظ في الجدول (12) فإن كافة الأرقام القياسية للتنافسية الصناعية للبلدان العربية المشمولة تقع في فئة الربع الأدنى من قيمة الرقم (0 - 1)، ما عدا تونس لعام 2003 حيث تقع على حافة الربع الثاني من قيمة الرقم. وهو الأمر الذي لا يدعم توفير الاحتياجات من السلع الصناعية المستوردة من مصادر داخل التكتل الإقليمي العربي، بل من خلال التجارة متعددة الأطراف مع بقية أنحاء العالم.

هـ. كيف يمكن تفسير دعوة وإيمان منظمة التجارة العالمية بالتجارة متعددة الأطراف ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية الوارد في (المادة الأولى، الفقرة الأولى من جات 1947، والمادة الثانية من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات)، وتنامي التكتلات الإقليمية التجارية القائمة على التمييز التجاري والحد من عمل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية؟. قبل المساهمة في الجواب، لابد من الإشارة إلى التعليق الساخر لأحد أهم المدافعين عن حرية التجارة، وهو باجواتي (J. Bhagwati, 2009) حيث يشير بأن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية MFN قد تحول بفعل المادة الرابعة من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لاتفاقيات التكتل الإقليمي إلى مبدأ الدولة الأدنى بالرعاية (Least Favored Nation (LFN)). وقد تم

السماح لهذه التكتلات من خلال الإشارة للمرجعيات القانونية الواردة في المادة (24) من الجات، والمادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات، وشرط التمكين الوارد بجولة طوكيو عام 1979، أساساً (تحت مفهوم "النظام المعمم للتفضيلات" GSP).

للإجابة على التساؤل أعلاه لابد من الإشارة إلى وجود بعض المشاكل في تحديد المفاهيم الواردة في بنود الاتفاقيات التي تسمح للتكتلات الإقليمية التجارية. فعلى سبيل المثال تشترط المادة (24)، المشار إليها أعلاه، السماح للتكتل الإقليمي التجاري بشروط منها (أ) ضرورة إزالة القيود على التجارة الجوهرية ما بين أطراف التكتل. ولم يتم تحديد ما هو المقصود بالتجارة الجوهرية وهل المقصود هو الجانب الكمي مثل ضرورة وصول الحصة المحررة من التجارة الإجمالية إلى (90%) أو (80%) أو (70%). أم أن المقصود هو الجانب النوعي المتمثل في عدم استبعاد أي نشاط من تحرير التجارة إقليمياً. ورغم إنشاء لجنة، ضمن منظمة التجارة العالمية، بإسم "لجنة الاتفاقيات التجارية الإقليمية" (CRTA) لتحديد ما المقصود بهذه المفاهيم إلا أنها لم تصل إلى أي تحديد لغاية الآن. وهو الأمر الذي ساهم في انتشار التكتلات الإقليمية بدون ضوابط من وجهة نظر المنظمة، والاتجاه إقليمياً على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف. (ب) من ناحية أخرى، فإن "شرط التمكين" المشار إليه أعلاه، لا يدعو إلى ضرورة تحرير التجارة الجوهرية، بل يدعو بدلاً من ذلك ضرورة إعلام اللجنة المشار إليها في منظمة التجارة العالمية بالتكتل المزمع إنشاؤه ما بين البلدان النامية أو بلد نامي ومتطور.

و. إذا كان هدف الجات ومنظمة التجارة العالمية الجوهري هو تعزيز ونشر تحرير التجارة متعددة الأطراف، فلما زادت توسعت التكتلات الإقليمية التجارية؟ يورد (Abbott, 2007) عدد من الأسباب وراء التوجه الإقليمي على حساب تعدد الأطراف. فهناك، أولاً، ضرورة تاريخية للتوجه الإقليمي على المستوى العالمي استمرت للفترة من أوائل القرن السابع عشر إلى نهاية ثلاثينات القرن العشرين (فعلى سبيل المثال كانت حوالي نصف تجارة بريطانيا عام 1938 ذات منشأ يعود لاتفاقيات ثنائية، ماعدا تجارتها مع الدول المستعمرة، Bhagwati, 2009). وهناك ثانياً، أسباب تعود للحركة الجغرافية- السياسية. فالاتفاقية العامة حول التجارة والتعريف، الجات، لعام 1947 لم تكن اللاعب الوحيد، بل ضمن عدة خصوم سياسيين واقتصاديين آخرين ربما تم تقليل أهميتهم في مجال ضمان تماسك نظام التجارة متعدد الأطراف. فهذه الاتفاقية لم تكن، في حقيقة الأمر، تمثل نظام تجارة عالمي، بل هي إدارة مؤسسية للعالم الغربي الحرّ مقابل التكتل الشرقي بعد الحرب العالمية

الثانية. كما أن التآكل في الأيديولوجية الاشتراكية وكذلك الكتلة السوفيتية، حديثاً والافتتاح الضمني على الغرب، قد ساهم في زيادة المساهمة بالتجارة متعددة الأطراف. إلا أن فقدان العدو السياسي والاقتصادي قد ساهم، ولازال، في إضعاف اهتمام الغرب في دعم نظام التجارة متعدد الأطراف كمبدأ رئيسي من مبادئ السياسة الخارجية الغربية. وبدلاً من ذلك تحاول الدول الغربية التوسع في التكتلات الإقليمية لضمان مصالحها الجغرافية- السياسية. بالإضافة إلى أن هناك دولاً عديدة مثل الكتلة الأوروبية، وكتلة أمريكا اللاتينية، والكتل الآسيوية غير متحمسة لعالم تسيطر عليها الولايات المتحدة سياسياً، واقتصادياً. ثالثاً، أصبح من الصعب لمجتمع الأعمال الدولي تحقيق مصالحه الاقتصادية على المستوى الدولي التجاري متعدد الأطراف. والدليل على ذلك فشل جولة الدوحة لغاية الآن، مع فشل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) في تمرير اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف (MAI) Multilateral Agreement on Investment (MAI). في حين أن ما يقابل هذه الاتفاقية قد نجح على مستوى التكتلات الإقليمية الثنائية، مثل تلك الخاصة باتفاقيات الولايات المتحدة مع عدد من البلدان. ونفس الشيء يسري على تواضع نتائج اتفاقية حماية الملكية الفكرية على المستوى متعدد الأطراف، أي منظمة التجارة العالمية، في حين حقق ما يقابل هذه الاتفاقية نجاحاً في الاتفاقيات ما بين الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة من ناحية، وعدد من البلدان الأخرى، من ناحية أخرى.

وبالإضافة لهذه الأسباب يشير تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني (METI, 2001) إلى أن سوء استخدام "مبدأ الدولة الأولى بالرعاية" قد يستخدم كحجة لمزيد من التوجه نحو التكتلات الإقليمية التجارية. ويشير هذا التقرير إلى التكتلات الإقليمية الثنائية، خارج نطاق منظمة التجارة العالمية، تنصف بعدم التمييز، وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وذلك من حيث توزيع المزايا بشكل عادل على الدول الموقعة. كما أن مفاوضات هذه التكتلات تتسم بالقصر مقارنة بالمفاوضات متعددة الأطراف.

المصادر

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قرارات مؤتمرات القمة، موقع الجامعة الإلكتروني .
موقع صندوق النقد العربي .

- Abbott, F., 2007, **A New Dominant Trade Species Emerges: Is Bilateralism A Threat?**, Journal of Economic International Law, Vol. 10, Issue 3 <http://www.frederickabbott.com/uplads/Abbott_-_A_New_Dominant_Trade_Species_-_Published_Text.Pdf>.
- Baldwin, R. and F. Robert-Nicoud, 2008, **A Simple Model of the Juggernaut Effect of Trade Liberalisation**, Discussion Paper No.845, Center for Economic Performance (CEP), January.
- Bhagwati, J., 1993, **Regionalism and the Multilateralism: An Overview**, in: De Melo, J., and A. Panagariya (eds.), **New Dimensions in Regional Integration**.
- _____, 2009, **Revisiting the 1930s: A Pandemic of Preferential Trade Agreements Undermining Free Trade**, The International Economy, Winter.
- _____, 1995, **US Trade Policy: The Infatuation With Free Trade Areas**, Discussion Paper Series No.726, University of Columbia University, April.
- _____, and A. Panagaria, 1993, **Preferential Trading Areas and Multi-lateralism: Strangers, Friends or Foes?** Discussion Paper Series No.9596-04, Columbia University.
- Brecher R., and J. Bhagwati, 1981, Foreign Ownership and the Theory of Trade and Welfare, **Journal of Political Economy**, Vol. 89, No. 3.
- Crawford J., and R. Fiorentino, 2005, **Changing Landscape of Regional Trade Agreements**, Discussion Paper No.8, WTO website: <http://www.wto.org/english/res_e/booksP_e/discussion_papers8_e.pdf>
- Financial Times, 2008, **Doha Trade Talks Collapse**.
- Kemp, M., and H. Wan, 1976, **An Elementary Proposition Concerning the Formation of Customs Unions**, in: **Three Topics in the Theory of International Trade: Distribution, Welfare, and Uncertainty**, North-Holland / American Elsevier.
- Krugman, P., 1991, The Move to Free Trade Zones, **Economic Review**, Issue: November/December.
- Ministry of Economy, Trade, and Industry (METI), Most Favored Nation <<http://www.meti.go.jp/english/report/data/gCT9901e.html>>.

Nugent, J., and A. Abdel-Latif, 2010, **A Quiz on the Net Benefits of Trade Creation and Trade Diversion in the QIZs of Jordan and Egypt**, Economic Research Forum (ERF) Working Paper 514, April.

QIZ Egypt <www.qizegypt.gov.eg>.

QIZ Jordan <www.agreements.jedco.gov.jo/qiz.html>.

Sawkut, R., 2006, **Are Existing Trading Blocs Building or Stumbling Blocks?**, Paper presented at the 9th Annual Conference on Global Economic Analysis, Addis Ababa, Ethiopia.

Summers, L., 1991, Regionalism and the World Trading System, Federal Reserve of Kansas, *Economic Review*, Issue: November.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Database <<http://www.unido.org/index.php?id=>>>.

_____, 2004, Industrial Development Report, Vienna.

UN ComTrade Database.

US Census Bureau, Foreign Trade Statistics <<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5110.html#2009>>.

US Commercial Service (a), 2009, **Doing Business in Egypt: 2009 Country Commercial Guide for US Companies**, <http://www.buyusainfo.net/docs/x_1464097.pdf>.

_____, (b), 2009, **Doing Business in Saudi Arabia: A Country Commercial Guide for US Companies**, <http://www.buyusainfo.net/docs/x_5381859.pdf>.

Whalley, J., 2008, **Why Do Countries Seek Regional Trade Agreements?** in: J.A. Frankel, **The Regionalization of the World Economy**, National Bureau of Economic Research <<http://www.nber.org/chapters/c7820.pdf>>.

World Trade Organization (WTO), **The Regional Trade Agreements Information System (RTS-IS)**, <<http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx>>

_____, 2007, **World Trade Report: Six Decades of Multilateral Trade Cooperation: What Have We Learned?**, Geneva http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report07_e.pdf

الملحق

صنع المؤشرات

$$T_{i,A} = \left(\frac{x_{i,A}}{X_i} \right) / \left(\frac{m_{AW}}{M_W} \right)$$

حيث:

$x_{i,A}$ = صادرات البلد (i) للبلدان العربية .

X_i = مجموع صادرات البلد (i) .

m_{AW} = واردات العالم العربي (صافية من واردات البلد i) .

M_W = واردات العالم (صافية من واردات البلد i) .

$$\text{Pro}_{i,AW} = \left(\frac{x_{i,A}}{GDP_i} \right) / \left(\frac{m_{AW}}{M_W} \right)$$

Or $\left(\frac{x_{i,A}}{GDP_i} \right) T_{i,A}$

حيث:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي .

$$T_{i,j} = \left(\frac{x_{ij}}{X_i} \right) / \left(\frac{m_j}{M_W} \right)$$

حيث:

$T_{i,j}$ = الكثافة التجارية ما بين البلد (i) والبلد (j) .

x_{ij} = صادرات البلد (i) والبلد (j) .

m_j = واردات البلد (j) .

M_W = واردات العالم (صافية من واردات البلد i) .

$$ORE_j = \left(\frac{x_{IR,j}}{X_{IR}} \right) / \left(\frac{x_{AW,w,j}}{X_{AW}} \right)$$

حيث:

ORE_j = الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للمنتج (j) .

$x_{IR,j}$ = الصادرات البينية الإقليمية للمنتج (j) .

X_{IR} = الصادرات البينية العربية .

$x_{AW,w,j}$ = صادرات العالم العربي من المنتج (j) لبقية أنحاء العالم .

X_{AW} = صادرات العالم العربي إلى بقية أنحاء العالم .

$$RCA_j = \left(\frac{x_{AW,w,j}}{X_{AW}} \right) / \left(\frac{x_{w,j}}{X_W} \right)$$

حيث:

RCA = الميزة النسبية الظاهرة للمنتج (j) .

$x_{w,j}$ = صادرات العالم من المنتج (j) .

X_W = صادرات العالم .

$$COS_{ij} = \frac{\sum_k E_{ik} \cdot M_{jk}}{\sum_k E_{ik}^2 \cdot \sum_k M_{jk}^2}$$

حيث:

COS_{ij} = مؤشر يقيس مدى توافق صادرات البلد (i) مع واردات البلد (j) .

E_{ik} = مجموع صادرات البلد (i) للبلد (k) .

M_{jk} = مجموع واردات البلد (j) من البلد (k) .

اتفاقيات التجارة الإقليمية المسجلة لدى الجات/ منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات العاملة

اسم الكتل الإقليمي	مجال التغطية	شكل الاتفاقية	تاريخ إعلام المنظمة	مواد المرجعية القانونية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
جماعة الأندين	سلع	اتحاد جمركي	1990/10/1	شروط التمكين- جولة طوكيو	1988/5/25
أرمينيا- كازاخستان	سلع	منطقة تجارة حرة	2004/6/17	المادة 24 من الجات	2001/12/25
أرمينيا- ملدوفيا	سلع	منطقة تجارة حرة	2004/6/17	المادة 24 من الجات	1995/12/21
أرمينيا- الاتحاد الروسي	سلع	منطقة تجارة حرة	2004/6/17	المادة 24 من الجات	1993/3/25
أرمينيا- تركمنستان	سلع	منطقة تجارة حرة	2004/6/17	المادة 24 من الجات	1996/7/7
أرمينيا- أوكرانيا	سلع	منطقة تجارة حرة	2004/6/17	المادة 24 من الجات	1996/12/18
مجموعة الأمم الآسيوية الجنوب شرقية (ASEAN) - الصين (سلع)	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	2004/11/24	شروط التمكين- جولة طوكيو	2003/7/1
مجموعة الأمم الآسيوية الجنوب شرقية (ASEAN)- الصين (خدمات)	خدمات	اتفاقية تكامل اقتصادي	2008/6/26	المادة 5 من الجاتس	2007/7/1
مجموعة الأمم الآسيوية الجنوب شرقية (ASEAN)- اليابان	سلع	منطقة تجارة حرة	2009/11/23	المادة 24 من الجات	2008/12/1
منطقة التجارة الحرة لمجموعة الأمم الآسيوية الجنوب شرقية (AFTA)	سلع	منطقة تجارة حرة	1992/10/30	شروط التمكين- جولة طوكيو	1992/1/28
اتفاقية التجارة لدول الباسفيك الآسيوية (APTA)	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	1976/11/2	شروط التمكين- جولة طوكيو	1996/6/17
اتفاقية التجارة لدول الباسفيك الآسيوية (APTA) - بعد الصين	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	2004/4/30	شروط التمكين- جولة طوكيو	2002/1/1
استراليا- تشيلي	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/3/3	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/3/6
اتفاقية التعاون الاقتصادي ما بين استراليا ونيوزلندا (ANZCERTA) (سلع)	سلع	منطقة تجارة حرة	1984/4/14	المادة 24 من الجات	1983/1/1
اتفاقية التعاون الاقتصادي ما بين استراليا ونيوزلندا (ANZCERTA) (خدمات)	خدمات	اتفاقية تكامل اقتصادي	1995/11/22	المادة 5 من الجاتس	1989/1/1
بابوا غينيا الجديدة (PATCRA)	سلع	منطقة تجارة حرة	1976/12/20	المادة 24 من الجات	1977/2/1
بروناي دار السلام- اليابان	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2008/7/31	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/7/31
كندا - تشيلي	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	1997/7/30	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	1997/7/5
كندا - كوستاريكا	سلع	منطقة تجارة حرة	2003/1/13	المادة 24 من الجات	2002/11/1
الشراكة التجارية الحرة الأوروبية (EFTA) - كندا	سلع	منطقة تجارة حرة	2009/8/4	المادة 24 من الجات	2009/7/1
كندا - فلسطين المحتلة	سلع	منطقة تجارة حرة	1997/1/15	المادة 24 من الجات	1997/1/1
كندا - بيرو	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/7/31	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/8/1
الجماعة الكاريبية (CARICOM) (سلع)	سلع	اتحاد جمركي	1974/10/14	المادة 24 من الجات	1973/8/1
الجماعة الكاريبية (CARICOM) (خدمات)	خدمات	اتفاقية تكامل اقتصادي	2003/2/19	المادة 5 من الجاتس	1997/7/1
منطقة التكامل لوسط أمريكا (CACM)	سلع	اتحاد جمركي	1961/2/24	المادة 24 من الجات	1996/6/4
اتفاقية المنطقة الحرة لوسط أوروبا (CEFTA) - بعد كرواتيا	سلع	منطقة تجارة حرة	2004/2/23	المادة 24 من الجات	2003/3/1
اتفاقية المنطقة الحرة لوسط أوروبا (CEFTA) 2006	سلع	منطقة تجارة حرة	2007/7/26	المادة 24 من الجات	2007/5/1
تشيلي - الصين	سلع	منطقة تجارة حرة	2007/6/20	المادة 24 من الجات	2006/10/1
تشيلي - كولومبيا	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/8/14	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/5/8
تشيلي - كوستاريكا (تشيلي- أمريكا الوسطى)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2002/4/16	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2002/2/15
تشيلي - السلفادور (تشيلي- أمريكا الوسطى)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2004/1/29 (سلع) 2004/2/5 (خدمات)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2002/1/1

اسم التكتل الإقليمي	مجال التغطية	شكل الاتفاقية	تاريخ إعلام المنظمة	مواد المرجعية القانونية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
تشيلي - الهند	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	2009/1/13	شروط التمكين - جولة طوكيو	2007/8/17
تشيلي - اليابان	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2007/8/24	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2007/9/3
تشيلي - المكسيك	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2001/2/27	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	1999/8/1
الصين - هونغ كونغ، الصين	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2003/12/27	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/1/1
الصين - ماكاو، الصين	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2003/12/27	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/1/1
الصين - نيوزلندا	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/4/21	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/10/10
الصين - سنغافورة	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/3/2	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/1/1
المنطقة الاقتصادية المشتركة	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	2004/5/20
السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)	سلع	منطقة تجارة حرة	1995/5/4	شروط التمكين - جولة طوكيو	1994/12/8
كومونولث الدول المستقلة (CIS)	سلع	منطقة تجارة حرة	1999/6/29	المادة 24 من الجات	1994/12/30
كوسا-ريكما - المكسيك	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/7/17	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	1995/1/1
جمهورية الدومينيكان - أمريكا الوسطى -- اتفاقية التجارة الحرة للولايات المتحدة (CAFTA-DR)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/3/17	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/3/1
جماعة شرق أفريقيا - (EAC)	سلع	اتحاد جمركي	2000/10/9	شروط التمكين - جولة طوكيو	2000/7/7
المجموعة الأوروبية (EC) - ألبانيا	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2007/3/7 (سلع)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/12/1 (سلع)
			2009/10/7 (خدمات)		2009/4/1 (خدمات)
المجموعة الأوروبية (EC) - الجزائر	سلع	منطقة تجارة حرة	2006/7/24	المادة 24 من الجات	2005/9/1
المجموعة الأوروبية (EC) - أندورا	سلع	اتحاد جمركي	1998/2/23	المادة 24 من الجات	1991/7/1
المجموعة الأوروبية (EC) - البوسنة والهرسك	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/7/11	المادة 24 من الجات	2008/7/1
المجموعة الأوروبية (EC) - الكاميرون	سلع	منطقة تجارة حرة	2009/9/24	المادة 24 من الجات	2009/10/1
المجموعة الأوروبية (EC) - اتفاقية شراكة اقتصادية لدول منتدى الكاريبي (CARIFORUM)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2008/10/16	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/11/1
المجموعة الأوروبية (EC) - تشيلي	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2004/2/3 (سلع)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/2/1 (سلع)
			2005/10/28 (خدمات)		2005/3/1 (خدمات)
المجموعة الأوروبية (EC) - كوت ديفوار	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/12/11	المادة 24 من الجات	2009/1/1
المجموعة الأوروبية (EC) - كرواتيا	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2002/12/17 (سلع)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2002/3/1 (سلع)
			2009/10/12 (خدمات)		2005/2/1 (خدمات)
المجموعة الأوروبية (EC) - مصر	سلع	منطقة تجارة حرة	2004/9/3	المادة 24 من الجات	2004/6/1
المجموعة الأوروبية (EC) - جزر فارو	سلع	منطقة تجارة حرة	1997/2/17	المادة 24 من الجات	1997/1/1
المجموعة الأوروبية (EC) - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2001/10/23 (سلع)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/6/1 (سلع)
			2009/10/2 (خدمات)		2004/4/1 (خدمات)
المجموعة الأوروبية (EC) - أيسلندا	سلع	منطقة تجارة حرة	1972/11/24	المادة 24 من الجات	1973/4/1
المجموعة الأوروبية (EC) - فلسطين المحتلة	سلع	منطقة تجارة حرة	2000/9/20	المادة 24 من الجات	2000/6/1
المجموعة الأوروبية (EC) - الأردن	سلع	منطقة تجارة حرة	2002/12/17	المادة 24 من الجات	2002/5/1
المجموعة الأوروبية (EC) - لبنان	سلع	منطقة تجارة حرة	2003/5/26	المادة 24 من الجات	2003/3/1

اسم التكتل الإقليمي	مجال التغطية	شكل الاتفاقية	تاريخ إعلام المنظمة	مواد المرجعية القانونية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
المجموعة الأوروبية (EC) - المكسيك	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2000/7/25 (سلع)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2000/7/1 (سلع)
			2002/6/21 (خدمات)		2000/10/1 (خدمات)
المجموعة الأوروبية (EC) - الجبل الأسود	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/1/16	المادة 24 من الجات	2008/1/1
المجموعة الأوروبية (EC) - المغرب	سلع	منطقة تجارة حرة	2000/10/13	المادة 24 من الجات	2000/3/1
المجموعة الأوروبية (EC) - نوروئي	سلع	منطقة تجارة حرة	1973/7/13	المادة 24 من الجات	1973/7/1
المجموعة الأوروبية (EC) - بلدان وأقاليم ما وراء البحار	سلع	منطقة تجارة حرة	1970/12/14	المادة 24 من الجات	1971/1/1
المجموعة الأوروبية (EC) - السلطة الفلسطينية	سلع	منطقة تجارة حرة	1997/5/29	المادة 24 من الجات	1997/7/1
المجموعة الأوروبية (EC) - سان مارينو	سلع	اتحاد جمركي	2010/2/24	المادة 24 من الجات	2002/4/1
المجموعة الأوروبية (EC) - جنوب أفريقيا	سلع	منطقة تجارة حرة	2000/11/2	المادة 24 من الجات	2000/1/1
المجموعة الأوروبية (EC) - سويسرا - لختسنتانين	سلع	منطقة تجارة حرة	1972/10/27	المادة 24 من الجات	1973/1/1
المجموعة الأوروبية (EC) - سوريا	سلع	منطقة تجارة حرة	1977/7/15	المادة 24 من الجات	1977/7/1
المجموعة الأوروبية (EC) - تونس	سلع	منطقة تجارة حرة	1999/1/15	المادة 24 من الجات	1998/3/1
المجموعة الأوروبية (EC) - تركيا	سلع	اتحاد جمركي	1995/12/22	المادة 24 من الجات	1996/1/1
المجموعة الأوروبية (10) (EC) الموسعة	سلع	اتحاد جمركي	1979/10/24	المادة 24 من الجات	1981/1/1
المجموعة الأوروبية (12) (EC) الموسعة	سلع	اتحاد جمركي	1985/12/11	المادة 24 من الجات	1986/1/1
المجموعة الأوروبية (15) (EC) الموسعة	سلع وخدمات	اتحاد جمركي واتفاقية تكامل اقتصادي	1994/12/15 (سلع)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	1995/1/1
			1994/12/22 (خدمات)		
المجموعة الأوروبية (25) (EC) الموسعة	سلع وخدمات	اتحاد جمركي واتفاقية تكامل اقتصادي	2004/4/26	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/5/1
المجموعة الأوروبية (27) (EC) الموسعة	سلع وخدمات	اتحاد جمركي واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/9/27 (سلع)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2007/1/1
			2007/6/26 (خدمات)		
المجموعة الأوروبية (9) (EC) الموسعة	سلع	اتحاد جمركي	1972/3/7	المادة 24 من الجات	1973/1/1
معاهدة المجموعة الأوروبية	سلع وخدمات	اتحاد جمركي واتفاقية تكامل اقتصادي	1957/4/24 (سلع)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	1958/1/1
			1995/11/10 (خدمات)		
الجماعة الاقتصادية والتكدينية لوسط أفريقيا (CEMAC)	سلع	اتحاد جمركي	1999/7/21	شروط التمكين - جولة طوكيو	1999/6/24
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)	سلع	اتحاد جمركي	2005/7/6	شروط التمكين - جولة طوكيو	1993/7/24
منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	1992/7/10	شروط التمكين - جولة طوكيو	1992/2/17
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - تشيلي	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2004/12/3	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/12/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - كرواتيا	سلع	منطقة تجارة حرة	2002/1/14	المادة 24 من الجات	2002/1/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - مصر	سلع	منطقة تجارة حرة	2007/7/17	المادة 24 من الجات	2007/8/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	سلع	منطقة تجارة حرة	2000/12/11	المادة 24 من الجات	2001/1/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - فلسطين المحتلة	سلع	منطقة تجارة حرة	1992/11/30	المادة 24 من الجات	1993/1/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - الأردن	سلع	منطقة تجارة حرة	2002/1/17	المادة 24 من الجات	2002/1/1

اسم التكتل الإقليمي	مجال التغطية	شكل الاتفاقية	تاريخ إعلام المنظمة	مواد المرجعية القانونية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - كوريا	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/8/23	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/9/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - لبنان	سليم	منطقة تجارة حرة	2006/12/22	المادة 24 من الجات	2007/1/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - المكسيك	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2001/7/25	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/7/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - المغرب	سليم	منطقة تجارة حرة	2000/1/20	المادة 24 من الجات	1999/12/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - السلطة الفلسطينية	سليم	منطقة تجارة حرة	1999/7/23	المادة 24 من الجات	2999/7/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - ساكو	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/10/29	المادة 24 من الجات	2008/5/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - سنغافورة	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2003/1/14	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/1/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - تونس	سليم	منطقة تجارة حرة	2005/6/3	المادة 24 من الجات	2005/6/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - تركيا	سليم	منطقة تجارة حرة	1992/3/6	المادة 24 من الجات	1992/4/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - خدمات	خدمات	اتفاقية تكامل اقتصادي	2002/7/15	المادة 5 من الجاتس	2002/6/1
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - (اتفاقية استوكهولم)	سليم	منطقة تجارة حرة	1959/11/14	المادة 24 من الجات	1960/5/3
الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - بعد أسلندا	سليم	منطقة تجارة حرة	1970/1/30	المادة 24 من الجات	1970/3/1
مصر - تركيا	سليم	منطقة تجارة حرة	2007/10/5	شروط التمكين - جولة طوكيو	2007/3/1
الجماعة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية (EAEC)	سليم	اتحاد جمركي	1999/4/21	المادة 24 من الجات	1997/10/8
المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)	خدمات	اتفاقية تكامل اقتصادي	1996/9/13	المادة 5 من الجاتس	1994/1/1
جزر فارو - نورواي	سليم	منطقة تجارة حرة	1996/2/12	المادة 24 من الجات	1993/7/1
جزر فارو - سويسرا	سليم	منطقة تجارة حرة	1996/2/12	المادة 24 من الجات	1995/3/1
جورجيا - أرمينيا	سليم	منطقة تجارة حرة	2001/2/8	المادة 24 من الجات	1998/11/11
جورجيا - أذربيجان	سليم	منطقة تجارة حرة	2001/2/8	المادة 24 من الجات	1996/7/10
جورجيا - كازاخستان	سليم	منطقة تجارة حرة	2001/2/8	المادة 24 من الجات	1999/7/16
جورجيا - الاتحاد الروسي	سليم	منطقة تجارة حرة	2001/2/8	المادة 24 من الجات	1994/5/10
جورجيا - توركنستان	سليم	منطقة تجارة حرة	2001/2/8	المادة 24 من الجات	2000/1/1
جورجيا - أوكرانيا	سليم	منطقة تجارة حرة	2001/2/8	المادة 24 من الجات	1996/6/4
النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية (GSTP)	سليم	اتفاقية التفضيلات التجارية	1989/9/25	شروط التمكين - جولة طوكيو	1989/4/19
مجلس التعاون الخليجي (GCC)	سليم	اتحاد جمركي	2009/10/6	المادة 24 من الجات	2003/1/1
أسلندا - جزر فارو	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2008/7/10	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/11/1
الهند - أفغانستان	سليم	اتفاقية التفضيلات التجارية	2010/3/8	شروط التمكين - جولة طوكيو	2003/5/13
الهند - بوتان	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/6/30	شروط التمكين - جولة طوكيو	2006/7/29
الهند - سنغافورة	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2007/5/3	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/8/1
الهند - سريلانكا	سليم	منطقة تجارة حرة	2002/6/17	شروط التمكين - جولة طوكيو	2001/12/15
فلسطين المحتلة - المكسيك	سليم	منطقة تجارة حرة	2001/2/22	المادة 24 من الجات	2000/7/1
اليابان - أندونيسيا	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2008/6/27	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/7/1
اليابان - ماليزيا	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/7/12	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/7/13
اليابان - المكسيك	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2005/3/31	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/4/1
اليابان - الفلبين	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2008/12/11	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/12/11

اسم التكتل الإقليمي	مجال التغطية	شكل الاتفاقية	تاريخ إعلام المنظمة	مواد المرجعية القانونية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
اليابان - سنغافورة	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2002/11/8	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2002/11/30
اليابان - سويسرا	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/9/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/9/1
اليابان - تايلاند	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2007/10/25	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2007/11/1
اليابان - فينلاند	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/10/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/10/1
الأردن - سنغافورة	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/7/7	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/8/22
كوريا - تشيلي	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2004/4/8	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/4/1
كوريا - سنغافورة	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/2/21	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/3/2
قيرغيزستان - أرمينيا	سلع	منطقة تجارة حرة	2000/12/12	المادة 24 من الجات	1995/10/27
قيرغيزستان - فزاخستان	سلع	منطقة تجارة حرة	1999/6/29	المادة 24 من الجات	1995/11/11
قيرغيزستان - مولدافيا	سلع	منطقة تجارة حرة	1999/6/15	المادة 24 من الجات	1996/11/21
قيرغيزستان - الاتحاد الروسي	سلع	منطقة تجارة حرة	1999/6/15	المادة 24 من الجات	1993/4/24
قيرغيزستان - أوكرانيا	سلع	منطقة تجارة حرة	1999/6/15	المادة 24 من الجات	1998/1/19
قيرغيزستان - أوزاخستان	سلع	منطقة تجارة حرة	1999/6/15	المادة 24 من الجات	1998/3/20
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - تايلاند	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	1991/11/26	شروط التمكين - جولة طوكيو	1991/6/20
رابطة تكامل أمريكا اللاتينية (LAIA)	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	1982/7/1	شروط التمكين - جولة طوكيو	1981/3/18
المجموعة الرائدة الميلازيمية (MSG)	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	1999/8/3	شروط التمكين - جولة طوكيو	1994/1/1
السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR) - الهدد	سلع	اتفاقية التفضيلات التجارية	2010/2/23	شروط التمكين - جولة طوكيو	2009/6/1
السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR) (سلم)	سلع	اتحاد جمركي	1991/2/17	شروط التمكين - جولة طوكيو	1991/11/29
السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR) (خدمات)	خدمات	اتفاقية تكامل اقتصادي	2006/12/5	المادة 5 من الجاتس	2005/12/7
المكسيك - السلفادور (المكسيك - المثلث الشمالي)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/5/23	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/3/15
المكسيك - جواتيمالا (المكسيك - المثلث الشمالي)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/7/3	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/3/15
المكسيك - هندوراس (المكسيك - المثلث الشمالي)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/7/10 (سلم) 2006/6/20 (خدمات)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/6/1
المكسيك - نيكاراغوا	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2005/10/17	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	1998/7/1
نيوزيلندا - سنغافورة	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2001/9/4	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/1/1
نيكاراجوا والإقليم الجمركي الخاص لتايوان وبنغو وكينمن وماتسو	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/7/9	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/1/1
اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	1993/1/29 (سلم) 1995/3/1 (خدمات)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	1994/1/1
اتفاقية التجارة لبلدان جزر المحيط الهادئ (PICTA)	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/8/28	شروط التمكين - جولة طوكيو	2003/4/13
الباكستان - الصين	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/1/18	المادة 24 من الجات	2007/7/1
الباكستان - ماليزيا	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2008/2/19	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/1/1
الباكستان - سيريلانكا	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/6/11	شروط التمكين - جولة طوكيو	2005/6/12
بنما - تشيلي	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2008/4/17	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/3/7
بنما - كوستاريكا (بنما - أمريكا الوسطى)	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/4/7	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/4/11

اسم التكتل الإقليمي	مجال التغطية	شكل الاتفاقية	تاريخ إعلام المنظمة	مواد المرجعية القانونية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
بنما - السلفادور (بنما - أمريكا الوسطى)	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2005/2/24	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/4/11
بنما - هندوراس (بنما - أمريكا الوسطى)	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/12/16	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/1/9
بنما - سنغافورة	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2007/4/4	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/7/24
بنما والإقليم الجمركي الخاص لتايوان وبنغو وكينمن وماتسو	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/7/28	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/1/1
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (PAFTA)	سليم	منطقة تجارة حرة	2006/10/3	المادة 24 من الجات	1998/1/1
بيرو - الصين	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2010/3/3	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2010/3/1
بيرو - سنغافورة	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/7/30	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/8/1
بروتوكول المفاوضات التجارية (PTN)	سليم	اتفاقية التفضيلات التجارية	1971/11/9	شروط التكمين - جولة طوكيو	1973/2/11
سنغافورة - أستراليا	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2003/9/25	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/7/28
اتفاقية التجارة الحرة لجنوب آسيا (SAFTA)	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/4/21	شروط التكمين - جولة طوكيو	2006/1/1
ترتيبات التجارة التفضيلية لجنوب آسيا (SAPTA)	سليم	اتفاقية التفضيلات التجارية	1997/4/21	شروط التكمين - جولة طوكيو	1995/12/7
اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة لإقليم جنوب الباسيفيك (SPARTECA)	سليم	اتفاقية التفضيلات التجارية	1981/1/7	شروط التكمين - جولة طوكيو	1981/1/1
الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا (SACU)	سليم	اتحاد جمركي	2007/6/25	المادة 24 من الجات	2004/7/15
جماعة التنمية لدول جنوب أفريقيا (SADC)	سليم	منطقة تجارة حرة	2004/8/2	المادة 24 من الجات	2000/9/1
تايلاند - أستراليا	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2004/12/27	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/1/1
تايلاند - نيوزيلندا	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2005/12/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/7/1
الشراكة الاقتصادية الأسترالية ما بين دول الباسيفيك	سليم وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2007/5/18	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/5/28
تركيا - ألبانيا	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/5/9	المادة 24 من الجات	2008/5/1
تركيا - البوسنة والهرسك	سليم	منطقة تجارة حرة	2003/8/29	المادة 24 من الجات	2003/7/1
تركيا - كرواتيا	سليم	منطقة تجارة حرة	2003/9/2	المادة 24 من الجات	2003/7/1
تركيا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	سليم	منطقة تجارة حرة	2001/1/5	المادة 24 من الجات	2000/9/1
تركيا - جورجيا	سليم	منطقة تجارة حرة	2009/2/18	المادة 24 من الجات	2008/11/1
تركيا - فلسطين المحتلة	سليم	منطقة تجارة حرة	1998/4/16	المادة 24 من الجات	1997/5/1
تركيا - الجبل الأسود	سليم	منطقة تجارة حرة	2010/3/12	المادة 24 من الجات	2010/3/1
تركيا - المغرب	سليم	منطقة تجارة حرة	2006/2/10	المادة 24 من الجات	2006/1/1
تركيا - السلطة الفلسطينية	سليم	منطقة تجارة حرة	2005/9/1	المادة 24 من الجات	2005/6/1
تركيا - سوريا	سليم	منطقة تجارة حرة	2007/2/15	المادة 24 من الجات	2007/1/1
تركيا - تونس	سليم	منطقة تجارة حرة	2005/9/1	المادة 24 من الجات	2005/7/1
أوكرانيا - أذربيجان	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	1996/9/20
أوكرانيا - روسيا البيضاء	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	2006/11/11
أوكرانيا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	2001/7/5
أوكرانيا - كازاخستان	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	1998/10/19
أوكرانيا - مولدافيا	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	2005/5/19
أوكرانيا - الاتحاد الروسي	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	1994/2/21
أوكرانيا - طاجيكستان	سليم	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	2002/7/11

اسم التكتل الإقليمي	مجال التغطية	شكل الاتفاقية	تاريخ إعلام المنظمة	مواد المرجعية القانونية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
أوكرانيا- أذربيجان	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	1996/1/1
أوكرانيا- تركمنستان	سلع	منطقة تجارة حرة	2008/8/18	المادة 24 من الجات	1995/11/4
الولايات المتحدة - استراليا	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2004/12/22	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/1/1
الولايات المتحدة - البحرين	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2006/9/8	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/8/1
الولايات المتحدة - تشيلي	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2003/12/16	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/1/1
الولايات المتحدة - فلسطين المحتلة	سلع	منطقة تجارة حرة	1985/9/13	المادة 24 من الجات	1985/8/19
الولايات المتحدة - الأردن	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2002/1/15	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/12/17
الولايات المتحدة - المغرب	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2005/12/30	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/1/1
الولايات المتحدة - عُمان	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/1/30	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/1/1
الولايات المتحدة - بيرو	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2009/2/3	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/2/1
الولايات المتحدة - سنغافورة	سلع وخدمات	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	2003/12/17	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/1/1
الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا (WAEMU)	سلع	اتحاد جمركي	1999/10/27	شروط التمكن - جولة طوكيو	2000/1/1

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.